دراسة إقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر
(دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية)

كود الدراسة

(3-1-5-2-9)

إعداد

قسم البحوث والدراسات الإقليمية

رئيس القسم

أ.د. آمال محمد المغازي

2020/2019

دراسة إقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر
(دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية)

دراسة مقدمة من

وحدة بحوث الإقتصاد الزراعي بالإسكندرية

الفريق البحثي

أ.د. سحر عبد المنعم السيد قمره (رئيس بحوث)

الإشراف والمشاركة في تنفيذ جميع مراحل الدراسة

E- mail saharkamara@yahoo.com

د. أمل أحمد فؤاد جميلة (باحث أول)

جمع وتحليل البيانات وتفسير النتائج

د. غادة صالح حسن (باحث أول)

جمع وتحليل البيانات وتفسير النتائج

مستشاري الدراسة

أ.د. صلاح سعيد الطنبولي (رئيس بحوث متفرغ)

أ.د. نينا نبيلة محمد محمود بسيوني (رئيس بحوث متفرغ)

2020/2019

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول: الإطار العام للدراسة	9
1-1 مقدمة	9
1-2 الأهداف البحثية	10
1-3 الأسلوب البحثي	10
1-4 مصادر البيانات البحثية	13
1-5 المفاهيم البحثية (مفهوم الفقر)	14
1-6 محتويات الدراسة	17
الباب الثاني: الدراسات السابقة وأهم التجارب الدولية الناجحة في الحد من الفقر	19
2-1 الدراسات السابقة (الاستعراض المرجعي)	19
2-2 أهم التجارب الدولية الناجحة في الحد من الفقر	27
2-2-1 تجربة بنجلادش (بنك الفقراء)	27
2-2-2 تجربة البرازيل (منحة الأسرة)	28
2-2-3 التجربة المصرية	29
الباب الثالث: الوضع الراهن لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية	32
3-1 مقدمة	32
3-2 تطور إجمالي الناتج المحلي ومعدل الاستثمار والتضخم في مصر	32
3-3 الدخل والإنفاق في الريف والحضر بجمهورية مصر العربية	37
3-4 تطور مؤشرات الفقر في جمهورية مصر العربية	39
3-5 نسبة الأسر الحائزة على الأجهزة والأدوات المنزلية ووسائل الانتقال والاتصالات	45
3-6 تقدير مؤشرات الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية	48
3-7 التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية	49
3-7-1 التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في منطقة العامرية	49

الموضوع	رقم الصفحة
3-7-2 التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس	50
3-7-3 التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس	51
الباب الرابع: الآثار السلبية لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية	54
4-1 مقدمة	54
4-2 انتشار الأمية ومدى القدرة على القراءة والكتابة	54
4-3 انتشار ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي	57
4-4 انتشار ظاهرة عمل الأطفال في مختلف المجالات	61
4-5 انتشار معدلات الجرائم والسرقات والرشوة	63
4-6 انتشار ظاهرة التسول أو الشحاتة	64
الباب الخامس: الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية	66
5-1 مقدمة	66
5-2 الإمكانيات الموردية للقطاع الزراعي في جمهورية مصر العربية	66
5-2-1 الموارد الأرضية الزراعية	66
5-2-2 الموارد المائية المتاحة والمستخدمة في مصر	70
5-2-3 العمالة الكلية والزراعية في مصر	73
5-2-4 الاستثمارات الزراعية في جمهورية مصر العربية	75
5-3 العوامل المحددة للفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية	77
5-3-1 العوامل المحددة للفقر في منطقة العامرية	77
5-3-2 العوامل المحددة للفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس	79
5-3-3 العوامل المحددة للفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس	81
الملخص والتوصيات:	85
الملحق (استمارة استبيان)	93
المراجع:	97
المراجع باللغة العربية	97
مراجع بالغة الإنجليزية	101

فهرس الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول (3-1): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلي التضخم والاستثمار في مصر خلال الفترة 1999/2000- 2017/2018م.	34
جدول (3-2): الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر والريف ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والحقيقية في مصر خلال الفترة 1999/2000- 2017/2018م.	35
جدول (3-3): معادلات الاتجاه العام لإجمالي الناتج المحلي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين والاستثمارات خلال الفترة 1999/2000- 2017/2018م.	36
جدول (3-4): تطور متوسط الدخل والإنفاق الكلي السنوي للأسرة خلال الفترة 2004/2005- 2017/2018م.	38
جدول (3-5): متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي في كل من الحضر والريف عام 2015م.	39
جدول (3-6): نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية خلال الفترة 2010/2011- 2017/2018م.	42
جدول (3-7): النسبة المئوية للأسر الحائزة على الأجهزة والأدوات المنزلية ووسائل الانتقال والاتصالات في كل من الحضر والريف خلال السنوات 2010/2011، 2015، 2017/2018م.	46
جدول (3-8): مؤشرات الفقر بالمناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية عام 2019م.	48
جدول (3-9): الأهمية النسبية لاحتمال وجود ظاهرة الفقر في منطقة العامرية عام 2019م.	50
جدول (3-10): الأهمية النسبية لاحتمال ظاهرة الفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس عام 2019م.	50
جدول (3-11): الأهمية النسبية لاحتمال ظاهرة الفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس عام 2019م.	51
جدول (3-12): التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر لإجمالي العينة البحثية في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية عام 2019م.	52

الجدول	رقم الصفحة
جدول (4–1): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) وفقاً للحالة التعليمية في الحضر والريف خلال السنوات 1986، 1996، 2006، 2017م.	55
جدول (4–2): التسرب من التعليم الأساسي بمحافظات جمهورية مصر العربية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام 2017م.	58
جدول (5–1): تطور مساحة الموارد الأرضية في مصر بالألف هكتار خلال الفترة 2010–2017.	67
جدول (5–2): تطور إجمالي المساحة المنزرعة في جمهورية مصر العربية بالألف فدان خلال الفترة 2010–2017.	68
جدول (5–3): تطور المساحة المحصولية ومعامل التكثيف المحصولي خلال الفترة 2010–2017.	69
جدول (5–4): تطور متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة والمحصولية خلال الفترة 2010–2017.	70
جدول (5–5): كمية الموارد المائية المتاحة لجمهورية مصر العربية بالمليار م^3 خلال الفترة 2012/2013– 2015/2016م.	71
جدول (5–6): الاستخدامات المائية لجمهورية مصر العربية بالمليار م^3 خلال الفترة 2012/2013– 2015/2016م.	72
جدول (5–7): التقديرات السنوية للعمالة ومعدلات البطالة (15 سنة فأكثر) في مصر خلال الفترة 2010–2018.	74
جدول (5–8): تطور الاستثمارات الزراعية والكلية خلال الفترة 2010–2018.	76
جدول (5–9): تطور النصيب النسبي للاستثمارات الزراعية خلال الفترة 2010–2018.	77
جدول (5–10): معاملات الارتباط لأهم العوامل المحددة للفقر في منطقة العامرية عام 2019م	78
جدول (5–11): معاملات الارتباط لأهم العوامل المحددة للفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس عام 2019م.	80
جدول (5–12): معاملات الارتباط لأهم العوامل المحددة للفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس عام 2019م	82

فهرس الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل (3-1): تطور متوسط الدخل والإنفاق الكلي للأسرة خلال الفترة 2005/2004- 2018/2017م.	38
شكل (3-2): تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة 199/2000- 2017/2018.	40
شكل (3-3): نسبة الفقر في المحافظات عام 2017/2018	41
شكل (3-4): نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة عام 2017/2018م.	43
شكل (3-5): توزيع أعداد القرى وفقاً لنسبة الفقر في المناطق الريفية عام 2017/2018م	43
شكل (3-6): تطور نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة 1999/2000- 2017/2018م.	44
شكل (4-1): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) وفقاً لمستوى التعليم على مستوى الجمهورية عام 2017م.	56
شكل (4-2): نسبة التسرب من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية عام 2017م.	60
شكل (4-3): عمالة الأطفال في مجال التشييد والبناء.	62
شكل (4-4): عمالة الأطفال في مجال الصناعات التحويلية.	62
شكل (4-5): بعض ظواهر التسول في مصر عام 2019م.	64

الباب الأول: الإطار العام للدراسة

الباب الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

الفقر هو الحالة التي تعبر عن النقص والعجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، وأهم هذه الاحتياجات هي الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، المسكن والمدخرات لمواجهة الظروف الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. ويعزى ظهور الفقر واستمراره في دولة ما إلى سوء إدارة الموارد وعدم عدالة توزيع الدخول والثروات، والتدهور البيئي، والضغط السكاني، والكوارث الطبيعية، وتهميش دور فئة معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف. وتعد السياسات الاقتصادية المتحيزة لفئات معينة من العوامل التي ساهمت في خلق واستمرارية الفقر في بعض الدول خلال السنوات الأخيرة، وخاصة السياسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي غير المقترنة بآليات الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى النزاعات الداخلية والدولية.

ووفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن نسبة الفقراء في مصر تراوحت بين حد أدنى بلغ 7.6% لمحافظة بور سعيد وحد أعلى بلغ 66.7% لمحافظة أسيوط عام 2017/ 2018م. وبلغ خط الفقر القومي حوالي 5.8 ألف جنيه/ فرد، في حين بلغ مؤشر الفقر المدقع (تكلفة البقاء على قيد الحياه) حوالي 3.9 ألف جنيه/ فرد عام 2015. ويتركز معظم الفقراء في المناطق الريفية، ويعتمدون على الأنشطة الزراعية في سد احتياجاتهم المعيشية. ومما لا شك فيه بأن نمو القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الدخول المزرعية وتوفير فرص العمالة للسكان الريفيين، وبالتالي يساهم القطاع الزراعي في الحد من الفقر والبطالة. وفي الواقع أن ظاهرة الفقر تمثل إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لما يترتب عليها من نتائج سلبية تتعلق بحرمان الأفراد من الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية ومن ثم يتطلب الأمر مواجهتها والتخفيف منها.

1-2 الأهداف البحثية

تستهدف هذه الدراسة التعرف على البعد الإقتصادي والإجتماعي لظاهرة الفقر في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية، وذلك من خلال دراسة الأهداف التالية:

1- الوضع الراهن للفقر في جمهورية مصر العربية بصفة عامة وفي المناطق الريفية بصفة خاصة.
2- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تفشى ظاهرة الفقر في المناطق الريفية.
3- دراسة العوامل المحددة للفقر وأهمية القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة الفقر للمناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية.
4- اقتراح السياسات وآليات الحماية الاجتماعية للحد من الفقر والفقراء في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية.

1-3 الأسلوب البحثي

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على تحديد خطوط الفقر التي تمثل المستويات المعيشية التي تميز الفقراء عن غيرهم، وخطوط الفقر الأكثر شيوعاً واستخداماً هي:

1- خط الفقر المدقع Abject poverty line

يعرف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية للفرد أو الأسرة، ويمثل الحد الأدنى من الضروريات اللازمة لبقاء الفرد أو الأسرة على قيد الحياة، والتي توفر ما بين (2150 – 2200) سعر حراري للفرد يوميا.

2- خط الفقر المطلق Absolute poverty line

يعرف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية وغير الغذائية للفرد أو الأسرة، ويمثل الحد المعيشي المتعلق بكفاية الأفراد من السلع والخدمات الضرورية والمتمثلة بالغذاء والملبس والمسكن، والتعليم والصحة والنقل.

3- خط الفقر النسبي Relative poverty line

عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيراً نسبياً، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل من أسفل. ويتغير خط الفقر النسبي بتغير الدخل من دولة لأخرى ومن وقت لأخر في الدولة نفسها. ويستخدم هذا الخط في الدول المتقدمة التي تجاوزت مسألة توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وتتوافر لديها التأمينات الاجتماعية المختلفة.

كما تعتمد هذه الدراسة على مؤشرات قياس الفقر والتي تساعد صانعي القرار في معرفة حجم الظاهرة، لوضع الخطط اللازمة للحد منها. وقدم كل من (Foster, et al. 2010) مقياساً أصبح أكثر شيوعاً واستخداماً في مجال الفقر، ويتم إيجاده باستخدام المعادلة التالية:

$$P_{\propto} = \frac{1}{N}\sum Q_i \times \left[\frac{(Z - Y_i)}{Z}\right]^{\propto}$$

حيث أن: Y_i تشير إلى دخل أو إنفاق كل فرد من الفقراء، Z تمثل خط الفقر، Q تمثل عدد الأفراد الذين يقل دخلهم أو إنفاقهم عن خط الفقر، N تمثل عدد السكان، $\propto$ تساوي صفر، ا، 2 اعتمادا على طبيعة المقياس المستخدم والذي يتضمن ثلاثة مؤشرات هي:

1- مؤشر نسبة الفقر (P_0) The Head Count Index

هو مقياس يدل على نسبة عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. وتكون نسبة السكان الفقراء عادة أكبر من نسبة الأسر الفقيرة لان الأسر الفقيرة هي أكبر حجماً في المتوسط من الأسر غير الفقيرة. ويمكن حساب نسبة الفقر من المعادلة التالية:

$$P_0 = \frac{1}{N}\sum Q_i \times [(Z - Y_i)/Z]^0$$

2- مؤشر فجوة الفقر (P_1) The Poverty gap

هو مؤشر يدل على عمق الفقر ويقيس حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لرفع دخل أو إنفاق الفقراء إلى مستوى خط الفقر، أي يمثل مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد. ويمكن قياسه بالوحدات النقدية، أو كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان. ويمكن حساب فجوة الفقر من المعادلة التالية:

$$P_1 = \frac{1}{N}\sum Q_i \times \left[\frac{(Z - Y_i)}{Z}\right]^1$$

3- مؤشر شدة الفقر (P_2) The poverty index

هو مؤشر يقيس مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم، أي يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل أسفل خط الفقر ويعطي وزن كبير للعائلات التي تقع في المستويات الدنيا من الدخل أو الإنفاق. وكلما كانت قيمة مؤشر شدة الفقر أعلى كلما كانت فجوة الفقر أوسع وأشد عمقاً. ويمكن حساب شدة الفقر من المعادلة التالية:

$$P_2 = \frac{1}{N}\sum Q_i \times [(Z - Y_i)/Z]^2$$

وأخيراً اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي القياسي وبصفة خاصة تحليل الانحدار المتعدد في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة في تقدير العلاقة بين معدل الفقر والعوامل المحددة له في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية. وأمكن التعبير عن النموذج المستخدم في هذه الدراسة كما يلي:

$$\mathrm{Y} = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + e$$

حيث أن:

Y تمثل معدل الفقر للأسر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية.

X_1 الدخل من النشاط الزراعي بالألف جنيه.

X_2 الدخل من الأنشطة الأخرى غير الزراعية بالألف جنيه.

X_3 مساحة الحيازة المزرعية بالفدان.

X_4 عدد أفراد الأسرة.

X_5 عدد العاملين داخل الأسرة.

أما $a, b_1, b_2, b_3, b_4, b_5$ تُمثِّل مَعلَمات parameters النموذج، e تمثل الخطأ العشوائي. ويتم تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وفي حالة استخدام بيانات قطاع عرضي، قد تظهر مشكلة الارتباط الخطي Multicolinearity والتي تشير إلى وجود ارتباط قوي بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو

أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى. وفي ظل وجود مشكلة الارتباط الخطي يكون من الصعب معرفة تأثير كل متغير مستقل منفرداً على المتغير التابع. ويتم الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي بتقدير معامل الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج. كما تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد عندما تكون قيمة معامل التحديد(R^2) مرتفعة ومعنوية معاملات الانحدار الجزئية غير معنوية إحصائياً، وبالتالي يتطلب الأمر معالجة هذه المشكلة من خلال زيادة حجم العينة أو استبعاد أحد المتغيرات المستقلة التي بينها ارتباط قوي. كما قد تظهر أيضاً مشكلة اختلاف التباين .Heteroscedasticity وتتعدد اختبارات الكشف عن اختلاف التباين وأهمها اختبار Breusch–Pagan–Godfrey Test. وفي حالة وجود مشكلة اختلاف التباين، يتم التخلص منها باستخدام طريقة المربعات الصغرى المرجحة، أو بإجراء بعض التحويلات للنموذج الأصلي وفقاً لنمط اختلاف التباين (إسماعيل، 2001).

1-4 مصادر البيانات البحثية

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على ما يلي: (1) البيانات الثانوية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمتعلقة بمؤشرات الفقر وبحث ميزانية الأسرة، (2) البيانات الأولية التي تم تجميعها من خلال إعداد استمارة الاستبيان، والتي صُممت لتحقيق الهدف من الدراسة. وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها 150 مفردة، تم توزيعها بالتساوي على المناطق الريفية (العامرية وقرى أبيس وخاصة القرية الثانية والرابعة) بمحافظة الإسكندرية. وتم تحديد حجم العينة عند مستوى معنوية 5% وحد الخطأ المسموح به 8.0% وفقاً للقانون التالي (حمد وإسماعيل، 2001):

$$N = \frac{P(1-P)Z^2}{(d)^2} = \frac{(0.25)(1.96)^2}{(0.08)^2} = 150$$

حيث أن: N تُمثِّل حجم العينة، d تُمثِّل حد الخطأ المسموح به، p تُمثِّل نسبة مفردات مجتمع الدراسة التي يتوافر فيها الخاصية محل الدراسة وغالباً تساوي 0.5، z تُمثِّل القيمة المعيارية عند مستوى معنوية 0.05.

1-5 المفاهيم البحثية (مفهوم الفقر)

تتعدد مفاهيم الفقر في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتباين مفاهيم الفقر حسب المنطلقات الفكرية للباحثين ومواقفهم المبدئية من الفقر. وإن كان أغلبهم يركز في تعريفه للفقر على مستوى الدخل أو الانفاق اللازم للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الاساسية اللازمة للعيش، كالغذاء والمسكن والملبس وغيرها من أساسيات المعيشة، والشخص الذي يقل مستوى دخله أو أنفاقه عن الحد الأدنى يعد فقيراً. وكل دولة وضعت حدا للفقر أطلق علية (حد الفقر الوطني) وتم تحديده بالعملة المحلية. وظاهرة الفقر متعددة الأبعاد في مختلف فروع المعرفة (الاقتصاد، الاجتماع، والسياسية، والأنتروبولوجيا). والفقر ضد الغنى، وهو أن يصبح الانسان محتاج وليس لدية ما يكفيه (مسعد، 1998م). وقد يكون الفقر في الماديات أي المال أو المعنويات أي الثقافة أو المعرفة، وعند احتياج الانسان الى أي شيء يكمل به النقص شعر بالحرمان والقلة فهو فقير في الشيء أو مفتقر إلية (مذكور، 1975م).

وقد تطور مفهوم الفقر تطورا تاريخيا وهو يختلف اختلافا شاسعا من مجتمع الى مجتمع. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت تعاريف للفقر، وهذا لا يعني ان التعاريف مختلفة عن بعضها وإنما هي مكملة لبعضها البعض وإنما يعود سبب هذه الاختلافات في التعاريف إلى اختلاف نظرة الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة، فظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة معقدة ولها أبعاد متعددة، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، وبيئية. ومن هذه التعاريف مايلي:

عرف روبرت ماكنمارا الفقر بأنه " الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة" (شعبان، 2005م). كما يعرف الفقر على أنه الحرمان، بحيث لا يمكن الحصول على الأشياء الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة" (وهب، 1996م). ويركز هذا التعريف على الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأكل والملبس والمأوى ولا يركز على الاحتياجات التي تؤثر على ظاهرة الفقر مثل الدخل، التعليم، الصحة وغيرها.

أما قرا وهيل عرفان الفقر بأنه حالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة عامة بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر (Douglas Greenwald,1984). ويعرفه فيليب عطية بشكل عام بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل (عطية، 1992م). وتعرف المنظمات الدولية في تقرير التنمية البشرية (1997م)، الفقر بأنه " الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية لعيش حياة طويلة وصحية ومريحة، والتمتع بمستوى لائق من الحياة والحرية والكراهة واحترام الذات واحترام الآخرين (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1997م).

ويعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الفقر بأنه " عدم كفاية الدخل من حيث لا يلبي الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1998م). وعرف البنك الدولي (2001م) الفقر بانه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". وجاء في تقرير التنمية في العالم (1990م) بأن الفقر " هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". كما عرف الطويل، الفقر بأنه " عدم القدرة على الحصول على القدرات الأساسية "(الطويل،1405هـ). وعرف باقر الفقر بأنه حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (باقر، 1996م).

أما الفارس فقد عرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية التي تمثل الحد الأدنى المقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة. وهذا التعريف يركز على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة وخلال فترة زمنية محددة. ويعرف الفقر وفقا للمنظمة الدولية لحقوق الانسان عام 2001م بأنه " وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد والإمكانات والخيارات والأمن والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق

وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخر (الفارس، 2001م).

ويعرف اشلي كروسمان (2017) الفقر بأنه الحالة الاجتماعيّة حيث لا يتوفر للأفراد فيها أدنى مستويات المعيشة المُتوقعّة والشائعة في المكان الذين يعيشون فيه للبقاء على قيد الحياة، والذي يحدد مستوى الفقر هو مستوى الدخل الذي يختلف من مكان إلى آخر، فيرى العلماء أنّ الفقر ناتج عن التوزيع غير المتكافئ للموارد الماليّة وللثروات في المجتمعات، كما يعتقد علماء الاجتماع أنّ أفضل تعريف للفقر يكون بناءاً على الظروف القائمة في مكان معين، مثل الافتقار إلى الغذاء، والملبس، والمأوى، فعادةً ما يُعاني الفقراء من الجوع والمجاعات، وتدنّي أو غياب التعليم والرعاية الصحية((Ashley Crossman, 2017).

كما توجد عدة مفاهيم أخرى تتعلق بالفقر منها المفهوم الموضوعي والإجتماعي للفقر. **وفيما يتعلق بالمفهوم الموضوعي للفقر**، حيث توجد ضوابط موضوعية لتحديد مستوى الفقر للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء، وبناء على مستوى الدخل ونفقات الاستهلاك يحدد الفقراء وغير الفقراء وذلك وفق مستوى الدخل المحدد وهو الذي يتضمن توفير الغذاء الضروري واستهلاك السلع الغذائية الأساسية للفرد، وعند عدم قدرة الدخل على تحقيق الحد الأدنى من توفير مستوى المعيشية والحاجات الغذائية، التعليمية والصحية للأفراد، وبالتالي يكون أصحاب هذا الدخل فقراء (تقرير التنمية البشرية، 1999م). أما **المفهوم الاجتماعي للفقر** يتعلق بالأفراد الحاصلين على المساعدات من الدولة والتي اعترفت بفقرهم، ويتطابق هذ المفهوم مع المفهوم الإداري للفقر المستند على برامج الضمان الاجتماعي ومشروعات الإسكان خاصة وأن المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات يوصفون بالفقراء.

1-6 محتويات الدراسة

الدراسة تضمنت خمسة أبواب تناول **الباب الأول** الإطار العام للدراسة وإشتمل على المقدمة والأهداف البحثية والأسلوب البحثي ومصادر البيانات والمفاهيم البحثية. أما **الباب الثاني** فقد إشتمل على الدراسات السابقة وأهم التجارب الدولية الناجحة في الحد من ظاهرة الفقر. وتناول **الباب الثالث** الوضع الراهن لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية (الريف والحضر). أما **الباب الرابع** فقد تناول الآثار الإقتصادية والإجتماعية السلبية لظاهرة الفقر بجمهورية مصر العربية. وتناول **الباب الخامس** الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية (العامرية وقرى أبيس) بمحافظة الإسكندرية، بالإضافة إلى الملخص والتوصيات والملحق والمراجع باللغة العربية والإنجليزية.

الباب الثاني

الدراسات السابقة وأهم التجارب الدولية الناجحة في الحد من الفقر

الباب الثاني: الدراسات السابقة وأهم التجارب الدولية الناجحة في الحد من الفقر

2-1 الدراسات السابقة (الإستعراض المرجعي)

تناول هذا الجزء من الدراسة استعراض نتائج أهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بالفقر ومساهمة القطاع الزراعي في الحد من أثاره الاقتصادية والاجتماعية. وقام **Hansen (1991)** بإجراء مقارنة بين مصر وتركيا في كيفية الحد من الفقر، حيث أوضحت الدراسة أن تركيا كانت أكثر نجاحاً في الحد من الفقر، نظراً لاهتمامها برفع مستوى التعليم الفني والمتوسط، وأنفقت على التعليم أقل من مصر، بينما انحازت مصر إلى الإنفاق لصالح التعليم العالي. وأوضح تقرير **World Bank (1993)** وجود علاقة قوية بين الفقر وتدني مستوى الأجور، حيث أن 62.2% من دخل الفقراء يأتي عن طريق الأجور، كما تبين وجود علاقة طردية بين الفقر ومعدلات الإنجاب. وتبين أيضاً أن حوالي 23.9% من الفقراء يعملون في القطاع الخاص مقابل 10.8% يعملون في القطاع العام. وقام **Chombers,Rober (1995)** بدراسة تبين منها أن الأسر الفقيرة تعاني من الفقر وتدني المرتبة الاجتماعية والعزلة والضعف البدني (الوهن)، وموسمية العمالة، والعجز وقلة الحيلة، والمهانة.

وأوضحت دراسة **Kham (2000)** الأسباب المختلفة للفقر في المناطق الريفية في الدول النامية، ووضع مجموعة من العناصر الأساسية اللازمة للحد من الفقر في الريف والتي من بينها الاهتمام بجمع المعلومات عن فقراء الريف الذين يواجهون مشكلات عديدة والتصدي لها والاهتمام بإقامة البنية التحتية في المناطق الريفية والاهتمام بالرعاية الصحية، وتوجيه برامج الإئتمان للفقراء بجانب توظيف عدد كبير منهم في الأشغال العامة حيث أن العديد منهم يعملون بالأجر، ولا يملكون أصولا تساعدهم على الحياة الكريمة. وتبين من تقرير **الصندوق الدولي للتنمية (2001م)** أن الحد من الفقر يتطلب النهوض بتخصيص وتوزيع الموارد المائية الزراعية، إذ تعاني العديد من أراضي المناطق الجافة إجهادا مائيا حادا وانخفاض المياه الجوفية والضغط المستمر لتحويل المياه إلى الاستخدامات الحضرية والصناعية. وأنه إذا ما أريد للفقراء تحسين أوضاعهم فيجب منحهم السيطرة على مواردهم المائية. وأشار التقرير أيضا إلى أن الفضل فيما حققته دول شرق وجنوب أسيا من معدلات سريعة في الحد من الفقر والنمو الزراعي

يعزى إلى أن نسبة الأراضي الزراعية المروية تراوحت بين 30%–50% من الأراضي المزروعة، بينما لا تتجاوز تلك النسبة 1%–5% في دول أفريقيا وجنوب الصحراء والذي نتج عنه استمرار الفقر الريفي والركود الزراعي. وقام **الفارس (2001م)** بدراسة الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. وتبين من هذه الدراسة أن ظاهرة الفقر موجودة في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة مختلفة ونسبية، نظراً للتفاوت الكبير في الدخل. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي عام 1998م، فإن دولة الكويت تحتل المرتبة الأولى في متوسط الدخل الفردي السنوي البالغ أكثر من عشرون ألف دولار، في حين جاءت دولة اليمن في المرتبة الأخيرة، حيث لم يتجاوز الدخل الفردي 350 دولار. ودرس **الطيب (2002م)** توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك بدولة العراق عام 1997م. وأوضحت الدراسة أن 20% من فقراء محافظة الكرك يحصلون على ما نسبته 5.5% من الدخل الإجمالي للمحافظة، بينما حوالي 20% من أغنى أغنياء الكرك يحصلون على ما نسبته 42.7% من دخل المحافظة. كما تبين أيضاً أن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المدقع قدرت بنحو 12.8%، ونسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق بنحو 43.1%.

وقام **خضر (2004م)**، بدراسة بعض المؤشرات حول الفقر في العالم، وتوصل إلى أنه يوجد حوالي 35 دولة بها أكثر من 50% من سكانها يعيشون تحت درجة الفقر، (النسبة المئوية من السكان التي تعيش على أقل من دولار واحد في اليوم وفق مقياس البنك الدولي)، والعشرون بلدا الأفقر في العالم يعيش بين نسبة تتراوح 30% – 80% من سكانها تحت خط الفقر. وقام **الحنيطي، واخرون (2004م)** بدراسة تميز الأسر الفقيرة عن غيرها في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن. وأمكن تحديد الأسر ذي الفقر المدقع من خلال المتغيرات التالية: معدل البطالة، ملكية المسكن، القروض التنموية، الانفاق على الهدايا للغير، متوسط مساحة الحيازات الزراعية، نسبة الأطفال للنساء، مدى استخدام واسطة البريد، وملكية الأسر لجهاز فيديو وكاست. أما الأسر ذات الفقر المطلق يمكن تحديدها من خلال ستة متغيرات: ممتلكات المنزل الحديث، نسبة العاطلين عن العمل ممن سبق لهم العمل، مدى توفر حظائر للماشية ضمن مرافق المنزل، ملكيات الأسر لجهاز مسجل كاسيت، نسبة المعاقين في الأسرة.

أما دراسة **Adams and Page (2005)** تبين منها أن زيادة عدد المهاجرين الدوليين بنسبة 10% تؤدي إلى تناقص عدد السكان الذين يعيشون على أقل من واحد دولار للفرد في اليوم بنسبة 2.1%. كما تبين أيضاً أن زيادة نصيب الفرد من التحويلات الدولية الرسمية بنسبة 10% تؤدي إلى تناقص عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 3.5%. وقام **Lipton (2005)**، بدراسة دور المزارع العائلية في التخفيف من وطأة الفقر، ووجد أن المزارع العائلية تعتبر وحدات لتشغيل العمالة الأسرية. وتهيمن المزارع العائلية الصغيرة على الزراعة في شرق وجنوب أسيا وافريقيا وجنوب الصحراء الكبرى. وفي عام 2004م بلغت نسبة عدد الفقراء 92% من إجمالي عدد سكان هذه الدول، حيث بلغ عدد الفقراء في تلك الدول 1.1 مليار نسمه (الأسر التي تستهلك أقل من دولار أمريكي واحد من متوسط الاستهلاك العالمي للفرد الواحد)، مما يتطلب البدء في تخفيض نسبة الفقر من خلال زيادة الانتاج من المزارع العائلية. ويتوقف زيادة الإنتاج على الحوافز الاقتصادية والسياسية واستخدام التكنولوجيا وتوفير الأرض والمياه، وتوفير الأسواق للبيع. وقد قطعت العديد من الدول الأسيوية وامريكا اللاتينية شوطا كبير في هذا المجال ولكن لايزال امامها الكثير للوصول الى التطور العلمي والتقني لمكافحة الفقر.

وقام **العثمان (2005م)** بدراسة معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك حول أسباب الفقر ومحدداته. وتوصل الباحث إلى أن نتائج التحليل العاملي الاستكشافي لفقرات أسباب الفقر تتمثل في ثلاثة عوامل هي العوامل البنائية، العوامل الفردية. والعوامل القدرية، كما كشفت نتائج التحليل الوصفي أن المبحوثين يعتقدون بشكل عام أهمية العوامل البنائية للفقر بالدرجة الأولى، والعوامل القدرية بالدرجة الثانية والعوامل الفردية بالدرجة الثالثة. وكشفت نتائج تحليل الانحدار المرحلي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حالة الفقر للأسر المعيشية ومعتقدات المبحوثين في أسباب الفقر البنائية. كما كشفت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقات ذات دلالة احصائية بين المستوى التعليمي، والطبقة الاجتماعية الذاتية، وحالة الفقر للأسر المعيشية، ومكان الاقامة من جهة ومعتقدات المبحوثين في أساب الفقر الفردية من جهة أخرى. كما أوضحت نتائج التحليل وجود علاقات ذات دلالة احصائية بين المستوى التعليمي وحالة الفقر

للأسر المعيشية، ومكان الاقامة من جهة ومعتقدات المبحوثين في أسباب الفقر القدرية من جهة أخرى.

وأوضحت دراسة **الحنيطي (2008)** أن التفاوت في دخل الأسر في المملكة الأردنية الهاشمية، يعزى إلى الاختلاف في نوعية العمل، حيث بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة 239 دينار، في حين بلغ خط الفقر المدقع 162 دينار لكل أسرة شهريا. كما تبين من هذه الدراسة أن نسبة الفقر المدقع في العينة 3.3%، ونسبة الأسر الفقيرة على الإطلاق 13.5%. ويعزى فقر الأسر إلى عدة أسباب أهمها أن حوالي 64% عاطلون عن العمل، وكبر حجم الأسرة، بالإضافة إلى إعالة النساء لهذه الأسر. كما أوضح **تقرير البنك الدولي (2008)** في الجزء الخاص بموجز السياسات الزراعية وتقليص الفقر، بأن حوالي 70% من الفقراء على مستوى العالم يعيشون في المناطق الريفية. كما أن نمو القطاع الزراعي يؤدي بشكل مباشر إلى تقليص ظاهرة الفقر من خلال زيادة الدخل الزراعي. كما يؤدي ذلك النمو بشكل غير مباشر إلى خلق فرص عمل للسكان الريفيين وخفض أسعار السلع الغذائية.

وقامت **وزارة الزراعة بالجمهورية اللبنانية (2009)** بإعداد استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي خلال الفترة 2010– 2014. وتبين من البعد الاجتماعي للاستراتيجية أن تطوير القطاع الزراعي والتنمية الريفية يساهم في محاربة الفقر وسوء التغذية. وتراوحت نسبة الفقر في الجمهورية اللبنانية بين حد أدنى بلغ 5.9% لمحافظة النبطية وحد أعلى بلغ 39.9% لجبل لبنان (تشمل ضواحي بيروت) عام 2007. كما أن نسبة العمال الفقراء في القطاع الزراعي بلغت 25% وهي أعلى من نظيرتها المقدرة لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وأوضحت دراسة **حتر وعبد القادر (2009)** في الجزء الخاص بالفقر الريفي في الدول العربية، أن عدد الفقراء في 12 دولة عربية (الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال وفلسطين ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن) بلغ حوالي88 مليون نسمة عام 2004، أي بنسبة بلغت 37.2% من إجمالي عدد سكان تلك الدول، منهم حوالي 59% يعيشون في المناطق الريفية، ويمثلون حوالي 42% من إجمالي عدد سكان الريف. كما يندرج في فئة الفقراء في معظم الدول العربية المزارعون الذين لا يمتلكون حيازات زراعية ويمارسون

الزراعة في أراضي مستأجرة أو بالمشاركة في المحصول. وينتشر الفقر وسط الأسر الزراعية التي تعولها نساء، والأميين والمتسربين من المدارس والتعليم، والبدو والرعاة الذين يعيشون في المناطق الحدية والمتدهورة بيئياً.

وتناولت دراسة **صلاح (2009)** الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من الفقر. وبينت الدراسة الظواهر المرتبطة بالفقر الريفي في الدول العربية والتي من أهمها ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتقلبات المناخية المتكررة والتدني النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي، والتدني النسبي لدخل المرأة الريفية وهشاشة أوضاع الأمن الغذائي. وتوصلت إلى منهجية التصدي للظواهر المرتبطة بالفقر في الريف اليمني بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية، تتمثل في إتباع نهج الدراسات البحثية الشخصية لوضع استراتيجيات للحد من الفقر لضمان زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية وإحداث تنمية ريفية مستدامة وتحسين عجلة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتعليم الأساسي لجميع الأطفال وخاصة الفتيات في الريف وتطوير الخدمات الاجتماعية في الريف وربط المناطق النائية بالأسواق الحضرية.

وقام **الطيب وآخرون (2011)** بدراسة في محافظة الطفيلية بالأردن وتبين منها أن متوسط إنفاق الفرد السنوي بلغ 661.2 دينار، ينفق ما نسبته 44.8% على الغذاء. كما أن غالبية السكان يعيشون فوق خط الفقر، حيث يقدر خط الفقر المطلق ونظيره المدقع بحوالي 44.4، 24.8 دينار شهريا لكل منهما على التوالي. كما أن نسبة الأسر التي تقع دون خطي الفقر المطلق والمدقع شكلت ما نسبته 34.2%، 7.04% لكل منهما على التوالي. كما قدرت فجوة الفقر بنحو 4200 مليون دينار سنويا. وقدرت معامل جيني بحوالي 0.32 وهي قيمة منخفضة تشير إلى عدم العدالة في توزيع الدخل في المحافظة.

وبينت **قادة، أمال (2014م)** الفقر في الدول العربية والإقلال منها، بأن الفقر يعد ظاهرة عالمية تعرفها كل الدول منذ العصور اليونانية القديمة، حيث أظهرت الاحصائيات والدراسات أن ظاهرة الفقر ناتجة عن عدة مشاكل اجتماعية يعاني منها الفقراء كانخفاض المستوى التعليمي، وأزمة المسكن، وقلة الرعاية الصحية، وهذه المشاكل تعد حواجز تحول دون الحصول

على فرص العمل، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة، والدوران في حلقة مفرغة فقر – بطالة – فقر.

وقام **الفياله (1998)** بدراسة ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر. وأوضحت الدراسة أن تزايد معدلات الفقر في مصر يعزى إلى استراتيجيات التنمية المتتالية والتي كرست الخلل بين الريف والحضر في توزيع الدخل والإنفاق وكذلك الخلل بين القطاع الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى عدم التوازن بين الجوانب السياسية والاقتصادية للتنمية.

وأوضحت الدراسة التي أعدها **البنك الدولي (2000م)** أن الدول التي استطاعت رفع معدلات نموها الاقتصادي مع تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل، تميزت باعتمادها على سياسات تنموية شاملة، بجانب تدخلات حكومية مناسبة، واستقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتحقيق معدلات مرتفعة من التطور في مجال التعليم والتدريب، واتباع سياسات تشجيعية لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات الانتاجية التي تهدف الى تحقيق حالة من التوازن بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي.

وقام **خير الدين، والليثي (2006م)** بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر خلال الفترة من 1991/90 – 2005/2004م. وركزت هذه الدراسة على التجربة المصرية منذ بداية التسعينات في تفسير النمو الاقتصادي وربطه بزيادة معدلات الفقر خلال تلك الفترة، وذلك في محاولة لتحديد ما إذا ارتبط النمو الاقتصادي بتحسن في توزيع الدخل بحيث أدى كلاهما معا إلى خفض معدلات الفقر بصورة معنوية. وعلى العكس من ذلك صاحب النمو تدهور في توزيع الدخل. واعتبرت الدراسة أن خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية التي تتطلب اتباع مزيج من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة، فالدول التي مزجت بين تحقيق نمو سريع وتحسين نمط توزيع الدخل كانت الأسرع في خفض معدلات الفقر، وبالتالي فمن المفيد بحث الأهمية النسبية لعامل النمو وعدم العدالة عند محاولة تحقيق توازن بين العدالة والتدخلات لمساندة النمو الاقتصادي.

وقام **حسين (2007)** بدراسة دور السياسة الاقتصادية في تفاقم ظاهرتي الفقر والغنى في الدول العربية. وأوضحت الدراسة أن نسبة البطالة في الدول العربية ازدادت من 16.5% عام

1985 إلى 28.2% عام 1998 في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي. كما تبين أيضاً أن عدم عدالة توزيع الثروة، وسوء استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى الفساد الإداري أدى إلى ضياع الأموال وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة. وقام **Audet and others (2007)** بدراسة الدعم الغذائي والفقر في مصر: تحليل برنامج الإصلاح باستخدام الهيمنة العشوائية، حيث استخدمت منحنيات سيادة الاستهلاك لتحليل الأثار المترتبة على تغير نظام الدعم الغذائي على الفقير في مصر، وانطلاقا من المسح المتكامل لميزانية الأسرة التي أنجزت في مصر، وخلص البحث الى نتيجة مضادها أن التغيرات التي أحدثت ضمن قائمة المواد المدعمة لم تعمل دائما على الحد من أو محاربة الفقر.

وقام **يونس (2009)** بدراسة تبين منها أن السياسة الرامية لتخفيض معدل النمو السكاني ومعدلات الخصوبة لن تكون كافية لتخفيض الجوع في دول العالم الثالث، كما أن الفقر يؤدي إلى زيادة الجوع. وأوضحت الدراسة أن سياسات توزيع الدخل لاتؤثر معنوياً في الجوع، بل قد تؤدي إلى زيادة مؤشر الجوع، وذلك بسبب الآثار السلبية للتضخم الناتج عن السياسات الإنفاقية الرامية لإعادة توزيع الدخل والممولة بالعجز أوالاقتراض. كما تبين أن زيادة حصة الفرد من الناتج تؤدي دوراً إيجابياً في تخفيض مؤشرات الفقر. وقام **صندوق النقد العربي (2015)** بإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد. وتبين من التقرير تصاعد معدلات الفقر في بعض الدول العربية خلال الفترة 2011– 2014، وخاصة التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي. كما ارتفع عدد السكان اللاجئين والنازحين العرب الذين يعيشون في المخيمات، بسبب الظروف التي تمر بها كل من دولة سوريا واليمن وليبيا والصومال وفلسطين والعراق. كما يعيش نسبة كبيرة من السكان تجاوزت الثلث تحت خط الفقر المدقع في كل من دولة السودان وجزر القمر والصومال وجيبوتي وموريتانيا واليمن.

وقامت **السيدة (2015م)** بدراسة عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا، وأوضحت أن الاقتصاد المصري كان ينمو بمعدلات مرتفعة نسبيا خلال فترة الدراسة إلا أن توزيع الدخل في هذه الفترة كان متفاوتا، وهو ما يعني أن نمط النمو الاقتصادي في مصر لم يؤدي إلى انخفاض حدة التفاوت في توزيع الدخل على مدار 25 عاما الماضية التي

تمثل الدراسة حيث كان مؤشر جيني لمصر يتراوح ما بين 0.45 – 0.30 نقطة، وقد ثبت عدم وجود تأثير معنوي لمعامل جيني الذي يقيس مستوى العدالة في توزيع العدالة على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير نتائج تقدير النموذج الى معنوية هذا المتغير الذي يبلغ (–0.013) وبقيمة اختبار t(–1.09) والذي ثبت أيضا عدم وجود ارتباط بينه وبين الناتج المحلي الاجمالي، عكس باقي المتغيرات الاقتصادية الاخرى التي ثبت وجود ارتباط بينها كمتغيرات مستقلة وبين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع والذي يعتبر من فروض النموذج المقترح. كما توصلت الباحثة تبعا للنموذج المقدر أنه بزيادة كلا من الاستهلاك النهائي والتراكم الرأسمالي والايرادات العامة وتعداد السكان داخل الجمهورية والانفاق العام بمقدار وحده واحده لكل متغير على حده يتأثر الناتج المحلي الاجمالي بزياده قدرها (0.93، 0.34، 0.06، 0.03، 0.03) على التوالي، وذلك لوجود ارتباط معنوي قوي بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة، بينما انخفاض معامل جيني أو ارتفاعه لا يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي تبعا للنموذج المقدر حيث تشير نتائجه إلى عدم معنوية هذا المتغير مع الناتج المحلي الاجمالي.

وأخيراً قام غانم وقمره (2020م) بدراسة استهدفت التعرف على البعد الاقتصادي لظاهرة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية. واعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على مؤشرات الفقر والتوزيع الاحتمالي لها، بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي القياسي في دراسة العوامل المحددة للفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية. وأوضحت هذه الدراسة أن نسبة الفقر في منطقة العامرية عام 2019م، تراوحت بين حد أدنى بلغ 21.38% وحد أعلى بلغ 29.82% عند درجة ثقة 95%. وفي القرية الثانية بمنطقة أبيس، تراوحت نسبة الفقر عام 2019م بين حد أدنى بلغ 16.03% وحد أعلى بلغ 24.37% عند درجة ثقة 95%. أما في القرية الرابعة بمنطقة أبيس، تراوحت نسبة الفقر عام 2019م بين حد أدنى بلغ 19.15% وحد أعلى بلغ 27.65% عند درجة ثقة 95%. كما أوضحت هذه الدراسة أن الدخل المزرعي ذات تأثير نسبي ضعيف في الحد من الفقر للمناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية، حيث إن زيادة الدخل المزرعي بنسبة 10% تؤدي إلى تناقص نسبة فجوة الفقر بمعدل تراوح بين حد أدنى بلغ 1.08% لمنطقة العامرية وحد أعلى بلغ 1.92% للقرية الرابعة بمنطقة أبيس. أما زيادة الدخل غير المزرعي بنسبة 10% تؤدي إلى تناقص نسبة فجوة الفقر بمعدل تراوح بين حد أدنى بلغ 15.4% للقرية الرابعة وحد أعلى بلغ 18.0% للقرية الثانية بمنطقة أبيس.

2-2 أهم التجارب الدولية الناجحة في الحد من الفقر

القضاء على الفقر أهم سبل تحسين أوضاع الجوع والأمن الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض، وذلك من خلال وضع برامج للحماية الاجتماعية لضمان حصول جميع الأفراد على الأغذية، وتحسين أوضاعهم المعيشية. وفي هذا الجزء من الدراسة تم إستعراض تجربة دولة بنجلادش والبرازيل ومصر.

2-2-1 تجربة بنجلادش (بنك الفقراء)

تعد تجربة بنك الفقراء أو ما يطلق علية تجربة بنك جارمين من التجارب الرائدة في مجال مساعدة الفقراء وتحسين أوضاعهم المعيشية. ويقوم بنك الفقراء بتقديم المساعدات للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية. كما يقوم البنك بإقراض الفقراء حتى يتمكنوا من إقامة مشروعات صغيرة دون فوائد. وفي حالة تعثر الفقراء عن السداد لا يلاحقهم البنك. والمقترض على علم تام بأن ما يسدده للبنك سيذهب لمساعدة أشخاص آخرون يعانون من الفقر. ونجحت التجربة نجاحاً باهراً وأسفرت عن تغير حياة 500 شخص للأفضل. واقتنع البنك المركزي بهذه الفكرة عام 1979م، حيث تبنى مشروع القرية وأنشأ عدة فروع في القرى بلغت 2600 فرع، وبلغ عدد المقترضين حوالي 8.5 مليون شخص معظمهم من النساء، كما بلغ معدل سداد القروض 99%. وبفضل القروض الممنوحة للنساء احتلت بنجلادش المركز الثاني عالمياً بعد الصين في صناعة الملابس الجاهزة. ولم تتوقف إسهامات بنك الفقراء في بنجلاديش عند هذا الحد، بل ساهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله، حيث ساهم بالنهوض في التعليم والصحة والتأمين الصحي ومجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما تم استحداث شركات غير ربحية تعمل لحل المشكلات الإجتماعية.

2-2-2 تجربة البرازيل (منحة الأسرة)

التجربة البرازيلية من أفضل التجارب الدولية في مجال الدعم النقدي المشروط وغير المشروط. وتم تنفيذ برنامج الدعم النقدي (منحة الأسرة) في بداية عام 2003م، ومن خلال هذا البرنامج تم تحرير أكثر من 35 مليون شخص برازيلي من الفقر المدقع. وترتكز أهداف البرنامج على تخفيف وطأة حدة الفقر المدقع، من خلال تحويلات نقدية للأسر الموجودة تحت خط الفقر،

حتى لا ينتقل الفقر عبر الأجيال، وذلك من خلال ضمان حق المستفيدين في الصحة والتعليم. ولقد واجه البرنامج العديد من التحديات، منها كيفية تحديد الفئات المستهدفة وآليات المراقبة ومثالية التقييم وإدارة البرنامج. ومن خلال منحة الأسرة خرجت البرازيل من خريطة الجوع العالمية، بشهادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وبين عامي 2002م، 2014م كانت البرازيل ضمن أفضل ثلاث دول في مجال خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء والتغذية بنسبة 82%، كما انخفضت وفيات الأطفال الناجمة عن سوء التغذية بنسبة 58%، وكذلك حققت البرازيل نتائج إيجابية أخرى، منها زيادة أعداد المستفيدين بالرعاية الصحية قبل الولادة بنسبة 50%. كما ساعد البرنامج أطفال الأسر الفقيرة على الانتظام في المدارس، والحد من عدم المساواة خاصة بين الطبقات الأفقر دخلا، ومختلفي الأعراق والفئات العمرية. كما استهدف البرنامج إنشاء شبكة من الخدمات لتعزيز الحماية الاجتماعية، ووضع استراتيجية لمكافحة الفقر المدقع. ويركز مركز التدخل الحكومي الذي أنشئ لذلك، على تحسين أوضاع الحماية الاجتماعية ومساندة العاملين في المناطق الريفية والحضرية في مواجهة التغيرات التي طرأت في سوق العمل.

2-2-3 التجربة المصرية

تتضمن التجربة المصرية استعراض الجهود الحكومية والأهلية في مجال تحسين أوضاع الفقر والجوع، من خلال التعرف على برنامجي تكافل وكرامة الذي يمثل الدور الحكومي، وتجربة بنك الطعام الذي يمثل الجهود الأهلية. وفيما يتعلق بالجهود الحكومية (برنامجي تكافل وكرامة)، فقد بدأت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع بعض الوزارات والجهات الأخرى في تنفيذ برنامجين للدعم النقدي بهدف دعم الفئات الأكثر فقرا في قرى صعيد مصر، وبعض المناطق المتاخمة لمحافظتي القاهرة والجيزة، حيث تعيش بعض الأسر التي تعاني من الفقر الشديد. ولبرنامجي (تكافل وكرامة) أهداف اقتصادية، واجتماعية، وإنسانية حيث إن البرنامجين موجهان أساسا إلى فئتين هما: الفئة الأولى (برنامج تكافل) هي الأسر التي لديها أطفال ملتحقون بمراحل التعليم المختلفة حتى المرحلة الثانوية، أو صغار يحتاجون للرعاية والمتابعة الصحية،

أما الفئة الثانية (برنامج كرامة) فهي فئة كبار السن فوق 65 عاما والذين لا يقدرون على العمل، وليس لهم مصادر دخل ثابتة أو المعاقين إعاقة تمنعهم من العمل والكسب، وأيضا لا يملكون دخلا ثابتا.

وتنفيذ برنامجي تكافل وكرامة يعكس فهماً عميقا لقضية العدالة الاجتماعية المتشابكة والتي تحتاج لحلها رؤية جذرية وشاملة. وقد أدركت الحكومة المصرية أهمية العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدعم الحكومي ليصل إلى مستحقيه الفعليين حيث يستفيد من هذين البرنامجين في مرحلتهما الأولى أكثر من نصف مليون مصري يحصلون على الدعم النقدي. ومن خلال برنامجي تكافل وكرامة تم تحقيق مايلي: (1) تقليل معدلات التسرب من التعليم، (2) إجبار الأسر الفقرة في القرى والنجوع على المتابعة الصحية لأطفالهم، حيث يقدم برنامج تكافل مساعدات مادية مشروطة للأسر التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة، أو الأطفال الصغار الذين يحتاجون إلى الرعاية والمتابعة الصحية، (3) حدد البرنامج مبلغ 60 جنيها شهريا للطالب في المرحلة الابتدائية، 80 جنيها للمرحلة الإعدادية، 100 جنيه للمرحلة الثانوية، (4) قدم البرنامج مساعدات لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن فوق 65 عاما، حيث قدم برنامج كرامة مساعدات تراوحت بين 350–400 جنية لكل شخص بحد أقصى 3 أشخاص للأسرة الواحدة، لكبار السن فوق 65 عاما، الذين ليس لهم معاش ثابت، ولمن لديه عجز كلي أو إعاقة كاملة.

أما فيما يتعلق بالجهود الأهلية (بنك الطعام المصري)، حيث قامت مجموعة من رجال الأعمال بتأسيس بنك الطعام المصري عام 2004م ورؤيته أن تصبح مصر خالية من الجوع بحلول عام 2020م. ويعمل البنك على خمسة محاور رئيسية هي: (1) إطعام غير القادر، (2) تنمية القادر، (3) التوعية بعدم إهدار الطعام، (4) الاستثمار ضمان الاستقرار، (5) تنظيم عشوائية العمل الخيري.

الباب الثالث

الوضع الراهن لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية

الباب الثالث: الوضع الراهن لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية

3-1 مقدمة

تناول هذا الجزء من الدراسة الوضع الراهن لظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة 2000/1999-2018/2017م، وذلك من خلال دراسة تطور إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الاستثمارات ومعدل الاستثمار، بالإضافة الدخل والإنفاق ومؤشرات الفقر في الريف والحضر بجمهورية مصر العربية بصفة عامة وفي المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية بصفة خاصة.

3-2 تطور إجمالي الناتج المحلي ومعدل الاستثمار والتضخم في مصر

بدراسة تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمؤشر للتضخم ومعدل الاستثمار خلال الفترة 2000/1999- 2018/2017م، يتضح من البيانات الواردة بالجداول (3-1، 3-2، 3-3) مايلي:

1- ازداد إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من 340.1 مليار جنيه عام 2000/1999م إلى 4437 مليار جنيه عام 2018/2017م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 1427.5 مليار جنيه. وازداد الناتج المحلي بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي بلغ 14.5% خلال الفترة 2000/1999- 2018/2017م.

2- ازدادت جملة الاستثمارات في مصر من 64.4 مليار جنيه عام 2000/1999م إلى 721.1 مليار جنيه عام 2018/2017م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 225.4 مليار جنيه. وازدادت جملة الاستثمارات بمعدل نمو سنوي بلغ 12.8% خلال الفترة 2000/1999- 2018/2017م. وبحساب معدل الاستثمار من خلال قسمة إجمالي الاستثمارات على إجمالي الناتج المحلي، حيث تبين أن معدل الاستثمار تراوح بين حد أدنى بلغ 12.45% عام 2014/2013م وحد أعلى بلغ 22.28% عام 2008/2007م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 16.9%. وبصفة عامة تناقص معدل الاستثمار في مصر بمعدل بلغ 1.6% سنويا خلال الفترة 2000/1999- 2018/2017م.

3- ازداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر كمؤشر للتضخم من 65.1% عام 2000/1999م إلى 277.9% عام 2018/2017م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي

126.24%. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر بمعدل نمو سنوي بلغ 7.2% خلال الفترة 2000/1999– 2018/2017م. كما ازداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف كمؤشر للتضخم من 64.8% عام 2000/1999م إلى 296.9% عام 2018/2017م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 130.11%. وقد ازداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف بمعدل نمو سنوي بلغ 7.6% خلال الفترة 2000/1999– 2018/2017م.

4- وفي ضوء إجمالي الناتج المحلي وعدد السكان، تم حساب متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، من خلال قسمة إجمالي الناتج المحلي على إجمالي عدد السكان. وفي ظل معدل النمو السكاني البالغ 2.4% سنوياً، ازداد متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية من 5.33 ألف جنيه عام 2000/1999م إلى45.70 ألف جنيه عام 2018/2017م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 16.6 ألف جنيه. وازداد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمعدل نمو سنوي بلغ 12.1% خلال الفترة 2000/1999– 2018/2017م. أما متوسط نصيب الفرد بالأسعار الحقيقية فقد ازداد من 8.21 ألف جنيه عام 2000/1999م إلى 15.90 ألف جنيه عام 2018/2017م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 11.89 ألف جنيه. وازداد متوسط نصيب الفرد الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي بمعدل نمو سنوي بلغ 4.7% خلال الفترة 2000/1999– 2018/2017م.

جدول (3-1): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلي التضخم والاستثمار في مصر خلال الفترة 1999 /2000-2018/2017م.

السنة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالمليار جنيه	إجمالي الاستثمار بالمليار جنيه	معدل الاستثمار %	عدد السكان بالمليون نسمة
2000/1999	340.1	64.4	18.94	63.86
2001/2000	358.7	63.6	17.73	65.18
2002/2001	378.9	67.5	17.81	66.63
2003/2002	417.5	68.1	16.31	67.97
2004/2003	485.3	79.6	16.40	69.30
2005/2004	538.5	96.5	17.92	70.65
2006/2005	617.7	115.7	18.73	72.10
2007/2006	744.8	155.3	20.85	74.83
2008/2007	895.5	199.5	22.28	76.65
2009/2008	1042	197.1	18.92	78.52
2010/2009	1207	231.8	19.20	80.44
2011/2010	1371	229.1	16.71	82.41
2012/2011	1675	246.1	14.69	84.42
2013/2012	1860	241.6	12.99	86.46
2014/2013	2130	265.1	12.45	88.53
2015/2014	2444	333.7	13.65	90.62
2016/2015	2709	392.0	14.47	92.74
2017/2016	3470	514.3	14.82	95.20
2018/2017	4437	721.1	16.25	97.10
المتوسط	1427.5	225.4	16.9	79.1
الانحراف المعياري	1163.7	171.4	2.6	10.6
معامل الاختلاف %	81.5	76.1	15.6	13.4

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول (3-2): الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الحضر والريف ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والحقيقية في مصر خلال الفترة 2000/1999- 2018/2017م.

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمؤشر للتضخم			متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالألف جنيه	
	الحضر	الريف	المتوسط	الجاري	الحقيقي
2000/1999	65.1	64.8	64.95	5.33	8.21
2001/2000	66.6	66.1	66.35	5.50	8.29
2002/2001	68.4	67.5	67.95	5.69	8.37
2003/2002	71.3	72.2	71.75	6.14	8.56
2004/2003	83.1	83.9	83.5	7.00	8.38
2005/2004	87.4	86.6	87	7.62	8.76
2006/2005	93.8	92.9	93.35	8.57	9.18
2007/2006	102.7	103.2	102.95	9.95	9.66
2008/2007	121.5	124.4	122.95	11.68	9.50
2009/2008	135.8	138.3	137.05	13.27	9.68
2010/2009	105.1	105.7	105.4	15.00	14.23
2011/2010	115.7	117.2	116.45	16.64	14.29
2012/2011	123.9	126.2	125.05	19.84	15.87
2013/2012	135.6	140.5	138.05	21.51	15.58
2014/2013	149.3	154.8	152.05	24.06	15.82
2015/2014	164.8	171.7	168.25	26.97	16.03
2016/2015	187.6	197.9	192.75	29.21	15.15
2017/2016	242.9	261.2	252.05	36.45	14.46
2018/2017	277.9	296.9	287.4	45.70	15.90
المتوسط	126.24	130.11	128.17	16.6	11.89
الانحراف المعياري	58.59	64.42	61.50	11.54	3.35
معامل الاختلاف %	46.41	49.51	47.98	69.34	28.15

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

جدول (3-3): معادلات الاتجاه العام لإجمالي الناتج المحلي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين والاستثمارات خلال الفترة 2000/1999- 2018/2017م.

البيان	معدل النمو%	F	R^2	المعادلة
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	14.5	2240.03	0.99	$\hat{LnY} = 5.507 + 0.145X$ $(157.92)^{**}(47.33)^{**}$
إجمالي الإستثمارات	12.8	405.07	0.96	$\hat{LnY} = 3.881 + 0.128X$ $(53.35)^{**}\ (20.13)^{**}$
معدل الإستثمار	-1.6	8.65	0.34	$\hat{LnY} = 2.979 - 0.016X$ $(46.99)^{**}(-2.94)^{**}$
إجمالي عدد السكان	2.4	13059.82	0.99	$\hat{LnY} = 4.124 + 0.024X$ $(1733.92)^{**}(114.28)^{**}$
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر	7.2	214.16	0.93	$\hat{LnY} = 4.028 + 0.072X$ $(71.67)^{**}(14.63)^{**}$
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الريف	7.6	211.10	0.93	$\hat{LnY} = 4.007 + 0.076X$ $(67.02)^{*}(14.53)^{**}$
متوسط نصيب الفرد من الناتج الجاري	12.1	1703.95	0.99	$\hat{LnY} = 1.383 + 0.121X$ $(41.39)^{**}(41.28)^{**}$
متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	4.7	96.11	0.85	$\hat{LnY} = 1.970 + 0.047X$ $(36.27)^{**}(9.80)^{**}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدولي (3-1، 3-2).

3-3 الدخل والإنفاق في الريف والحضر بجمهورية مصر العربية

بدراسة تطور الدخل والإنفاق الكلي في مصر خلال الفترة 2005/2004- 2018/2017م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (3-4) وشكل (3-1) زيادة متوسط الدخل السنوي للأسرة من 13.46 ألف جنيه عام 2005/2004م إلى 58.85 ألف جنيه عام 2018/2017م. كما ازداد متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة من 11.2 ألف جنيه عام 2005/2004م إلى 51.4 ألف جنيه عام 2018/2017م. ومما سبق يتضح أن متوسط المدخرات السنوية للأسرة ازداد من 2.26 ألف جنيه عام 2005/2004م إلى 14.69 ألف جنيه عام 2015م، ثم تناقص إلى 7.45 ألف جنيه عام 2018/2017م.

أما فيما يتعلق بالإنفاق الإستهلاكي والكلي في كل من الحضر والريف، يتضح من البيانات الواردة بجدول (3-5) أن متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسرة في الحضر بلغ 40.8 ألف جنيه يمثل 95.95% من متوسط الإنفاق الكلي للأسرة البالغ 42.52 ألف جنيه عام 2015م. كما بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكي للأسرة في الريف 29.86 ألف جنيه يمثل 93.87% من متوسط الإنفاق الكلي للأسرة البالغ 31.81 ألف جنيه عام 2015م. كما تبين أيضاً أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي في الحضر بلغ 10.18 ألف جنيه، في حين بلغ نظيره المقدر في الريف 6.66 ألف جنيه ومن ثم يزيد متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي في الحضر على نظيره المقدر في الريف بحوالي 3.52 ألف جنيه، أي بمعدل بلغ 52.85% عام 2015م. كما أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي في الحضر بلغ 10.61 ألف جنيه، في حين بلغ نظيره المقدر في الريف 7.10 ألف جنيه ومن ثم يزيد متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي في الحضر على نظيره المقدر في الريف بحوالي 3.51 ألف جنيه، أي بمعدل بلغ 49.44% عام 2015م.

جدول (3-4): تطور متوسط الدخل والإنفاق الكلي السنوي للأسرة خلال الفترة 2005/2004-2018/2017م.

السنة	متوسط الدخل للأسرة بالألف جنيه	متوسط الإنفاق الكلي للأسرة بالألف جنيه	متوسط المدخرات للأسرة بالألف جنيه
2005/2004	13.46	11.20	2.26
2009/2008	20.25	17.60	2.65
2011/2010	25.35	22.30	3.05
2013/2012	30.49	26.20	4.29
2015	44.19	29.50	14.69
2018/2017	58.85	51.40	7.45

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، 2019م.

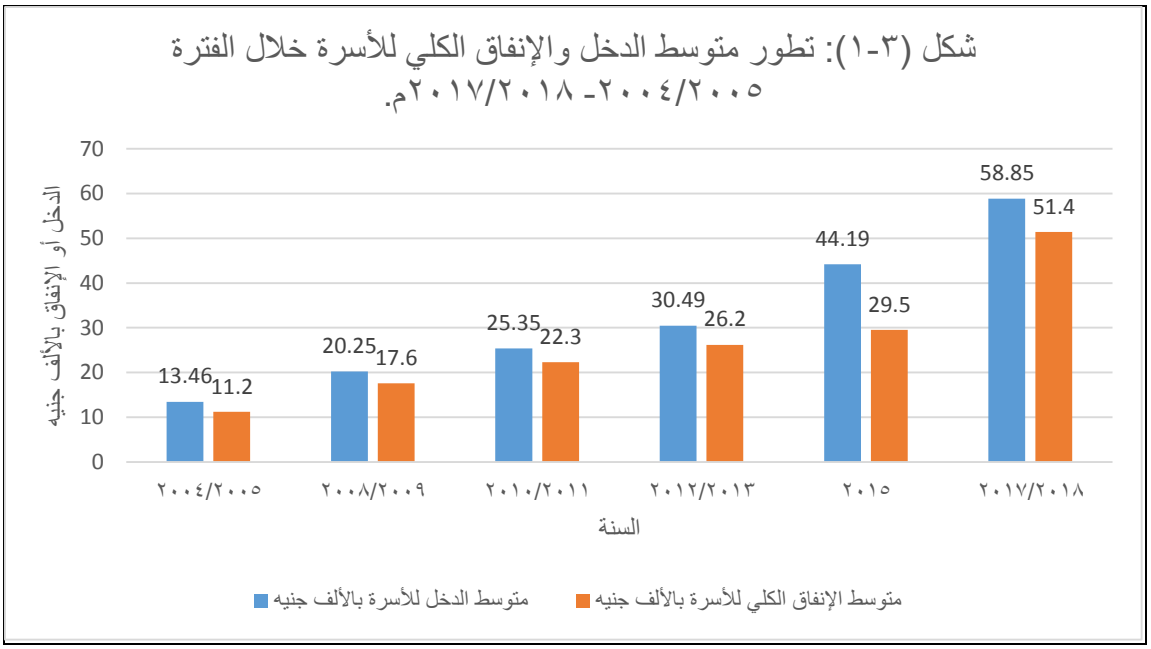

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019م.

جدول (3-5): متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوي في كل من الحضر والريف عام 2015م.

البيان	الحضر	الريف
متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بالجنيه	40803.2	29855.4
متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة بالجنيه	42518.7	31812.7
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة بالجنيه	10184.2	6659.3
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة بالجنيه	10612.3	7095.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، 2019م.

3-4 تطور مؤشرات الفقر في جمهورية مصر العربية

يمكن التمييز بين نوعين من الفقر هما الفقر المادي (الفقر الوطني أو القومي) والفقر المدقع (الفقر الغذائي). والفقر المادي يعنى عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية المتمثلة في (المأكل، المسكن، الملبس، الصحة، التعليم، المواصلات، الاتصالات). أما الفقر المدقع يعني عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، أي عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء فقط (تكلفة البقاء على قيد الحياة). ويتم قياس ظاهرة الفقر من خلال عدة مؤشرات أهمها: (1) نسبة أو معدل الفقر ويتم الحصول عليه من خلال حاصل قسمة عدد الفقراء على إجمالي عدد السكان. ويتم تحديد عدد الفقراء من خلال المقارنة بين إجمالي الدخل وخط الفقر القومي (تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد). وازداد خط الفقر القومي من 3.1 ألف جنيه/ فرد عام 2011/2010م إلى 5.8 ألف جنيه/ فرد عام 2015م. كما ازداد خط الفقر المدقع (تكلفة البقاء على قيد الحياه) من 2.1 ألف جنيه/ فرد عام 2011/2010م إلى 3.9 ألف جنيه/ فرد عام 2015م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019م).

وبدراسة تطور مؤشرات الفقر في مصر خلال الفترة 2000/1999- 2018/2017م، يتضح من شكل (3-2) زيادة نسبة الفقر المادي أي نسبة الفقراء في مصر من 16.7% عام 2000/1999م إلى 32.5% عام 2018/2017م. وعلى مستوى المحافظات فقد تراوحت نسبة الفقر المادي بين حد أدنى بلغ 7.6% لمحافظة بور سعيد وحد أعلى بلغ 66.7%

لمحافظة أسيوط عام 2018/2017م (شكل 3-3). كما تزداد نسبة الفقر المادي في محافظات الوجه القبلي وخاصة في المناطق الريفية مقارنة بمحافظات الوجه البحري، حيث بلغت نسبة الفقر المادي في المناطق الريفية بالوجه القبلي حوالي 51.94%، أما في الحضر فقد بلغت 30.0% عام 2018/2017م. كما بلغت نسبة الفقر المادي في المناطق الريفية بالوجه البحري حوالي 27.29%، أما في الحضر فقد بلغت 14.31% عام 2018/2017م (جدول 3-6).

شكل (٣-٢): تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة ١٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٧/٢٠١٨.

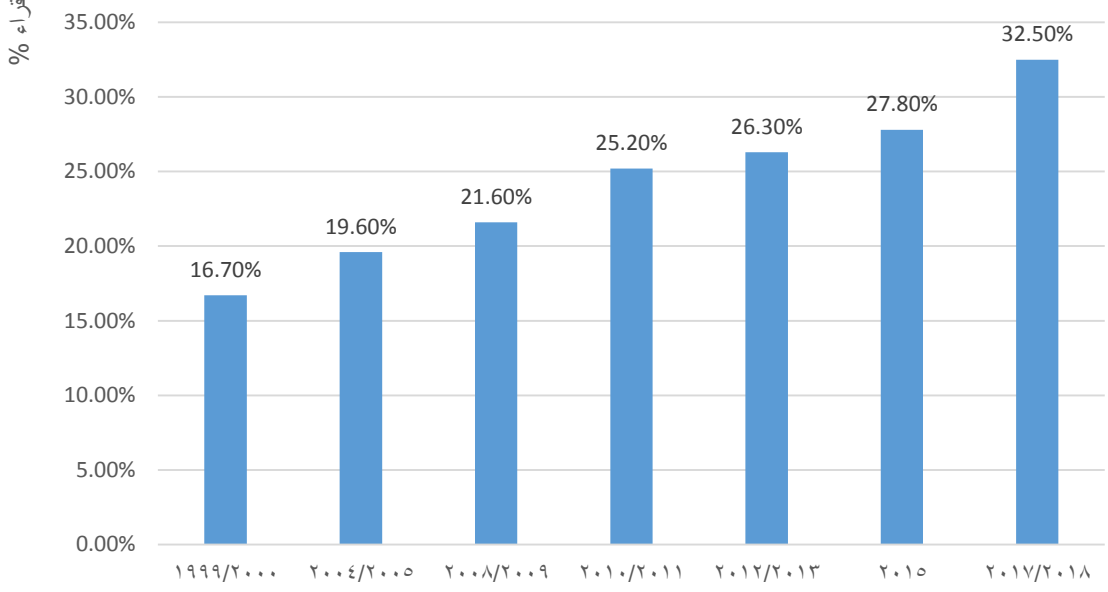

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019م

شكل (٣-٣): نسبة الفقر في المحافظات عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

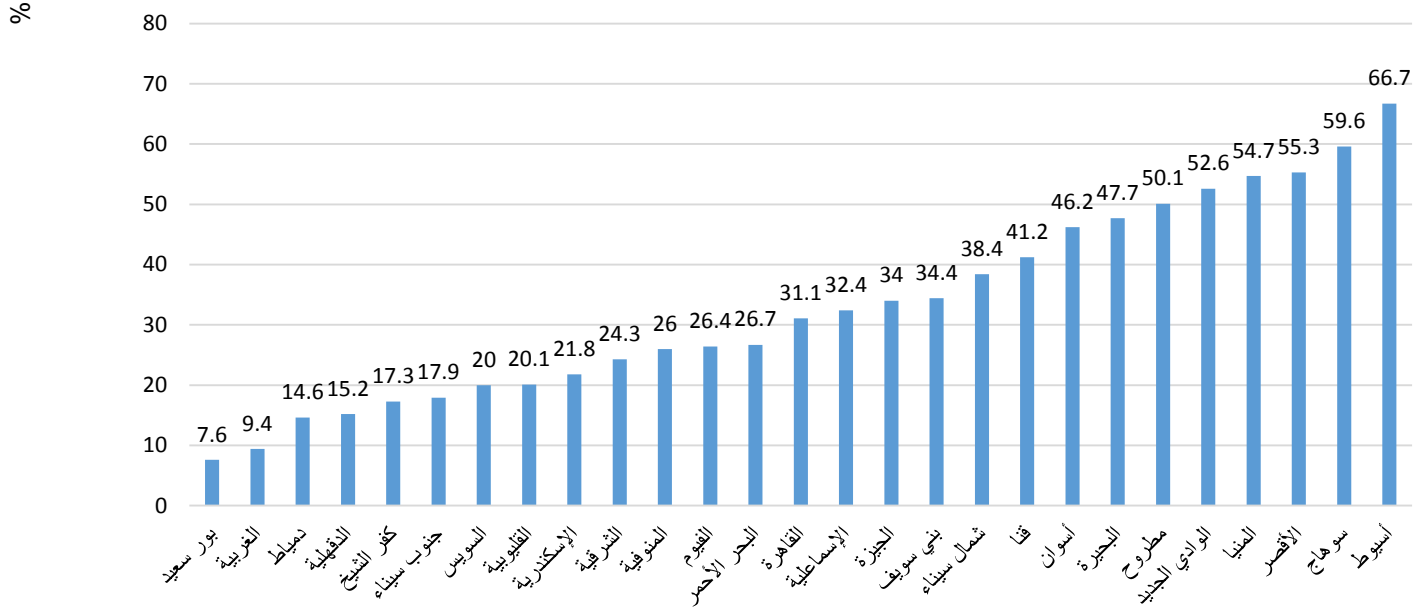

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019م.

جدول (3-6): نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية خلال الفترة 2011/2010- 2018/2017م.

السنة	المحافظات الحضرية	الوجه البحري		الوجه القبلي		محافظات الحدود	إجمالي الجمهورية
		الحضر	الريف	الحضر	الريف		
2011/2010	9.6	10.3	17.0	29.5	51.4	36.9	25.2
2013/2012	15.7	11.7	17.4	26.7	49.4	24.2	26.3
2015	15.1	9.7	19.7	27.4	56.7	-	27.8
2018/2017	26.73	14.31	27.29	30.0	51.94	-	32.5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019م.

وبدراسة العلاقة بين نسبة الفقر وحجم الأسرة، يتضح من شكل (3–4) أن نسبة الفقر تزداد بزيادة حجم أو عدد أفراد الأسرة، حيث تبين أن حوالي 7% فقط من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها أقل من 4 أفراد هم من الفقراء، في حين تزداد هذه النسبة إلى 49.3% للأفراد الذين يعيشون في أسر بها 6–7 أفراد. كما تزداد نسبة الفقر إلى 75.8% في الأسر التي يعيش فيها 10 أفراد فأكثر عام 2018/2017م. وبدراسة بعض المؤشرات الخاصة بالمناطق الريفية، يتضح من شكل (3–5) توجد 46 قرية توصف بأنها القرى الأشد فقراً، منها 35 قرية في محافظة أسيوط. وتصل نسبة الفقراء في تلك القرى إلى 80% أو أكثر. ويبلغ عدد الفقراء في تلك القرى حوالي 322 ألف شخص فقير. وتمثل القرى الأشد فقراً حوالي 1.0% من إجمالي عدد القرى البالغ 4584 قرية عام 2018/2017م. كما بلغ عدد القرى التي تراوحت فيها نسبة الفقر بين 60% إلى أقل من 80% حوالي 647 قرية، تمثل حوالي 14.11% من إجمالي عدد القرى. كما بلغ عدد القرى التي تراوحت فيها نسبة الفقر بين 40% إلى أقل من 60% حوالي 1255 قرية، تمثل 27.38% من إجمالي عدد القرى. وبلغ أيضاً عدد القرى التي تراوحت فيها نسبة الفقر بين 20% إلى أقل من 40% حوالي 1651 قرية، تمثل 36.02% من إجمالي عدد القرى. وأخيراً بلغ عدد القرى التي بلغت فيها نسبة الفقر أقل من 20% حوالي 985 قرية، تمثل 21.49% من إجمالي عدد القرى البالغ 4584 قرية عام 2018/2017م.

شكل (٣-٤): نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة عام ٢٠١٧/٢٠١٨م.

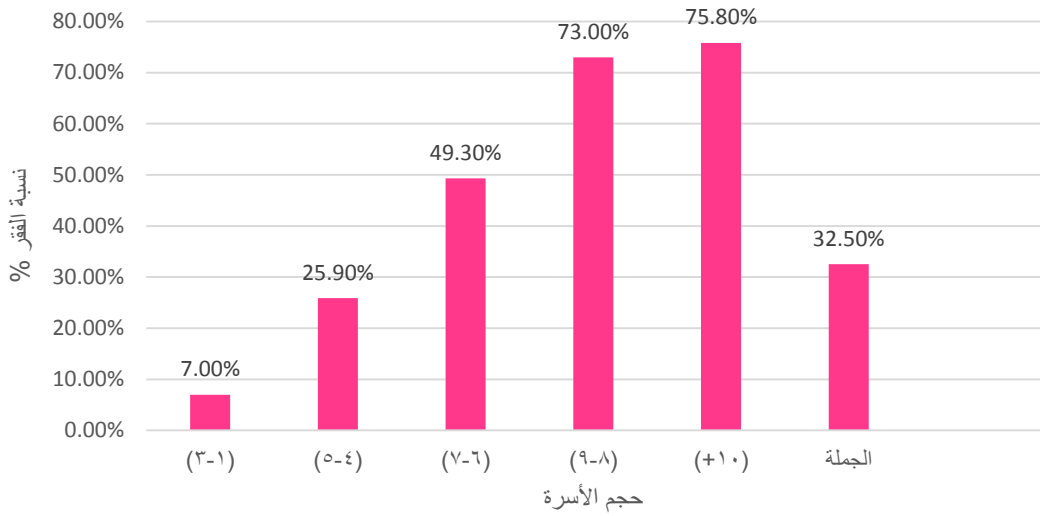

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019م

شكل (٣-٥): توزيع أعداد القرى وفقاً لنسبة الفقر في المناطق الريفية عام ٢٠١٧/٢٠١٨م

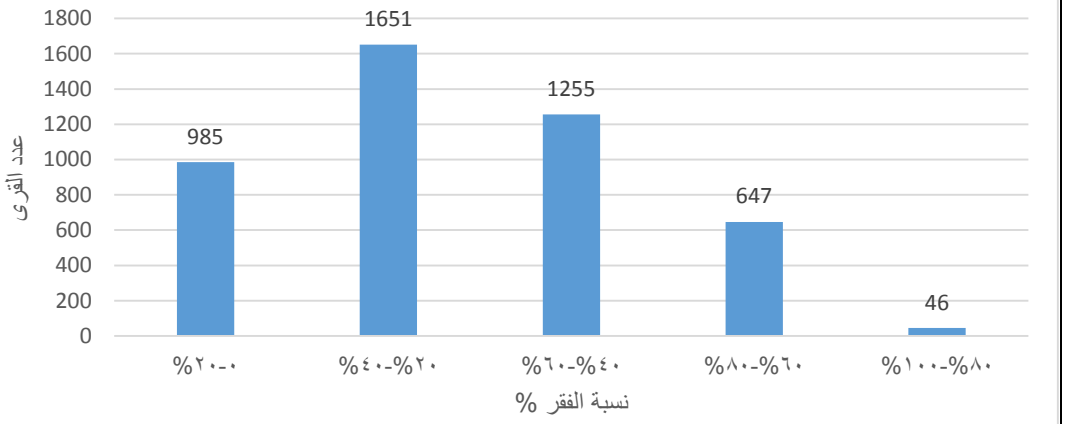

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019م.

أما فيما يتعلق بنسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة 2000/1999 -2018/2017م، يتضح من شكل (3-6) زيادة نسبة الفقر المدقع من 2.9% عام 2000/1999م إلى 6.2% عام 2018/2017م، نظراً لإستمرار إرتفاع أسعار السلع الغذائية. ومما يدل على ذلك زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للطعام والمشروبات الغذائية في الحضر من 110.1 عام 2010م إلى 353.7 عام 2018م، أي ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ 27.7% خلال الفترة 2010- 2018م. كما ازداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للطعام والمشروبات الغذائية في الريف من 109.7 عام 2010م إلى 365.0 عام 2018م، أي ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ 29.1% خلال الفترة 2010- 2018م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019م).

شكل (٣-٦): تطور نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ -٢٠١٧/٢٠١٨م.

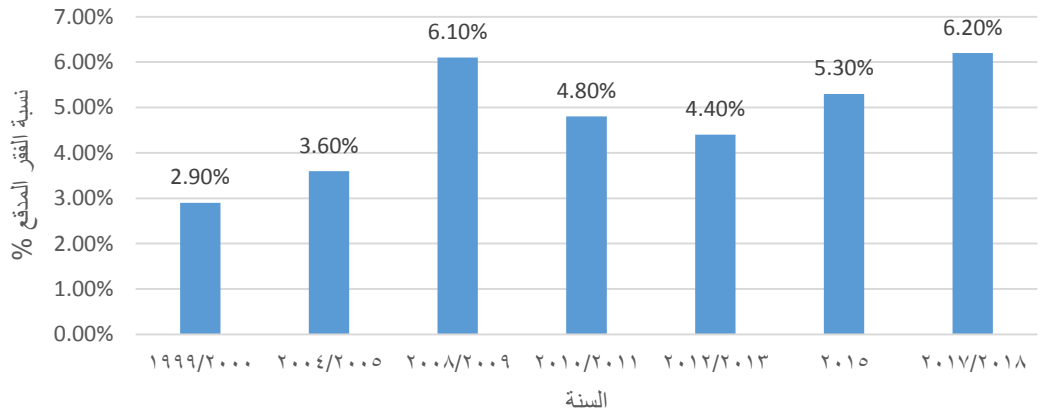

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2019م.

3-5 نسبة الأسر الحائزة على الأجهزة والأدوات المنزلية ووسائل الإنتقال والإتصالات

يعتبر حيازة أو امتلاك الأسر للسلع المعمرة (الأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية ووسائل الانتقال والاتصالات) من مظاهر زيادة الدخل والحد من الفقر في كل من الحضر والريف. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (3-7) زيادة نسبة عدد الأسر في الحضر الذين يمتلكون ثلاجة لحفظ المواد الغذائية في بيوتهم من 96.3% عام 2011/2010م إلى 97.9% عام 2018/2017م. كما ازدادت نسبة عدد الأسر في الريف الذين يمتلكون ثلاجة لحفظ المواد الغذائية في بيوتهم من 87.0% عام 2011/2010م إلى 95.4% عام 2018/2017م. كما ازدادت نسبة عدد الأسر في الحضر الذين يمتلكون غسالة ملابس أتوماتيك من 38.8% عام 2011/2010م إلى 48.2% عام 2018/2017م. كما ازدادت نسبة عدد الأسر في الريف الذين يمتلكون غسالة ملابس أتوماتيك من 5.7% عام 2011/2010م إلى 11.9% عام 2018/2017م.

وازدادت نسبة عدد الأسر في الحضر الذين يمتلكون تليفزيون ملون من 95.1% عام 2011/2010م إلى 97.1% عام 2018/2017م. كما ازدادت نسبة عدد الأسر في الريف الذين يمتلكون تليفزيون ملون من 85.8% عام 2011/2010م إلى 94.6% عام 2018/2017م. وتراجعت نسبة عدد الأسر في الحضر الذين يمتلكون كمبيوتر شخصي من 36.3% عام 2011/2010م إلى 32.2% عام 2018/2017م، في حين ازدادت نسبة عدد الأسر في الريف الذين يمتلكون كمبيوتر شخصي من 10.4% عام 2011/2010م إلى 15.8% عام 2018/2017م.

وفيما يتعلق بحيازة أو امتلاك سيارة ركوب خاصة فقد تبين زيادة نسبة عدد الأسر في الحضر الذين يمتلكون سيارة خاصة من 11.3% عام 2011/2010م إلى 12.9% عام 2018/2017م. كما ازدادت نسبة عدد الأسر في الريف الذين يمتلكون سيارة خاصة من 1.8% عام 2011/2010م إلى 3.2% عام 2018/2017م. كما تراجعت نسبة عدد الأسر في الحضر الذين يمتلكون تليفون محمول عادي من 90.9% عام 2011/2010م إلى 70.6%، نظراً لزيادة نسبة عدد الأسر الذين يمتلكون تليفون محمول سمارت (متقدم) إلى 60.7% عام 2018/2017م. كما تراجعت أيضاً نسبة عدد الأسر في الريف الذين يمتلكون تليفون محمول عادي من 81.5% عام 2011/2010م إلى 80.8%، نظراً لزيادة

نسبة عدد الأسر الذين يمتلكون تليفون محمول سمارت (متقدم) إلى 39.3% عام 2018/2017م.

جدول (3-7): النسبة المئوية للأسر الحائزة على الأجهزة والأدوات المنزلية ووسائل الانتقال والاتصالات في كل من الحضر والريف خلال السنوات 2011/2010، 2015، 2018/2017م.

البيان	2011/2010			2015		
	الحضر	الريف	الجمهورية	الحضر	الريف	الجمهورية
ثلاجة	96.3	87.0	91.2	96.9	93.5	95.0
ديب فريزر	12.0	2.9	7.0	20.2	11.4	15.4
موقد بوتاجاز/ كهرباء/ غاز)	99.4	98.9	99.1	96.2	94.1	95.0
ميكروويف/ شواية	5.2	1.0	2.9	9.5	2.7	5.8
غسالة ملابس أتوماتيك	38.8	5.7	20.6	45.7	10.0	26.3
سخان مياه (بوتاجاز/ كهرباء/ غاز)	67.6	23.0	43.1	74.5	37.1	54.2
مكنسة كهربائية	31.9	8.1	18.8	36.1	12.0	23.0
جهاز تكييف	12.8	1.4	6.5	19.4	4.1	11.1
تليفزيون ملون	95.1	85.8	90.0	96.2	92.7	94.3
دش/ توصيلة دش	86.1	73.6	79.2	94.7	91.3	92.9
كمبيوتر شخصي/ لاب توب	36.3	10.4	22.1	45.5	20.9	32.2
سيارة ركوب خاصة	11.3	1.8	6.1	13.5	3.1	7.9
موتوسيكل/ فسبا	3.8	5.8	4.9	5.3	12.1	9.0
خط تليفون عادي	54.9	28.6	40.5	39.7	17.0	27.4
تليفون محمول عادي	90.9	81.5	85.8	86.4	89.6	88.1
إنترنت/ وصلة إنترنت/ راوتر	14.3	2.6	7.9	29.1	10.1	18.8

جدول (3-7): تكمـــله.

البيان	2018/2017		
	الحضر	الريف	الجمهورية
ثلاجة	97.9	95.4	96.5
ديب فريزر	21.2	15.3	18.0
موقد (بوتاجاز/كهرباء/غاز)	97.4	96.4	96.9
فرن (بوتاجاز/كهرباء)	18.4	55.3	38.4
ميكروويف/شواية	10.2	2.3	5.9
غسالة ملابس أتوماتيك	48.2	11.9	28.6
غسالة أطباق كهربائية	2.4	0.2	1.2
سخان مياه (بوتاجاز/كهرباء/غاز)	76.6	40.9	57.3
مكنسة كهربائية	30.0	10.3	19.3
جهاز تكييف	21.2	4.6	12.2
تليفزيون ملون	97.1	94.6	95.7
دش/توصيلة دش	96.5	93.5	94.9
كمبيوتر شخصي/لاب توب	32.2	15.8	23.3
سيارة ركوب خاصة	12.9	3.2	7.6
موتوسيكل/فسبا	5.0	13.9	9.8
خط تليفون عادي	40.2	14.3	26.2
تليفون محمول عادي	70.6	80.8	76.1
تليفون محمول سمارت (متقدم)	60.7	39.3	49.1
إنترنت/وصلة إنترنت/راوتر	38.7	19.1	28.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، أعداد متفرقة.

3-6 تقدير مؤشرات الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية

تم قياس مؤشرات الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية من خلال المقارنة بين متوسط دخل الفقراء وخط الفقر المادي في ريف الوجه البحري البالغ 8673 جنيه/ فرد عام 2018/2017م، بالإضافة إلى تحديد عدد الفقراء ونسبتهم إلى إجمالي عدد الأفراد في العينة البحثية، ثم التطبيق في المعادلة التالية:

$$P_{\propto} = \frac{1}{N}\sum Q_i \times \left[\frac{(Z - Y_i)}{Z}\right]^{\propto}$$

ويتضح من البيانات الواردة في جدول (3-8) أن مؤشر نسبة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية تراوح بين حد أدنى بلغ 20.2% في القرية الثانية وحد أعلى بلغ 25.6% في منطقة العامرية، بمتوسط يقدر بحوالي 23.2% للعينة البحثية. كما تراوحت نسبة فجوة الفقر بين حد أدنى بلغ 2.1% في القرية الرابعة وحد أعلى بلغ 6.2% في منطقة العامرية، بمتوسط يقدر بحوالي 3.6% للعينة البحثية. وتراوحت نسبة شدة الفقر بين حد أدنى بلغ 0.2% في القرية الرابعة وحد أعلى بلغ 1.5% في منطقة العامرية، بمتوسط يقدر بحوالي 0.6% للعينة البحثية.

جدول (3-8): مؤشرات الفقر بالمناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية عام 2019م.

البيان	العامرية	منطقة أبيس		إجمالي العينة البحثية
		القرية الثانية	القرية الرابعة	
عدد الأفراد في العينة البحثية	410	356	381	1147
خط الفقر المادي في ريف الوجه البحري	8673 جنيه/ فرد عام 2018/2017م			
عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن خط الفقر	105	72	89	266
متوسط دخل الأفراد الذين يقل دخلهم عن خط الفقر بالجنيه/ فرد	6580	7510	7908	7332.7
نسبة الفقر	0.256	0.202	0.234	0.232
فجوة الفقر	0.062	0.027	0.021	0.036
شدة الفقر	0.015	0.004	0.002	0.006

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الأولية لاستمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام 2019م.

3-7 التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية

بدراسة التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية من خلال التوزيع الاحتمالي ذي الحدين والأخطاء المعيارية عند درجة ثقة 95% في تقدير احتمال قيم مؤشرات الفقر في منطقة الدراسة. وعند تقدير نسبة أو احتمال مؤشر الفقر، فإن التقدير يكون مصحوباً بأخطاء معيارية تؤخذ في الاعتبار عند تقدير فترات الثقة كما يلي:

الخطأ المعياري للاحتمال عند درجة ثقة 95% = $\pm 1.96 * \sqrt{\frac{P(1-P)}{N}}$

فترة الثقة 95% للاحتمال = $P \pm 1.96 * \sqrt{\frac{P(1-P)}{N}}$

حيث أن p تمثل احتمال نسبة الفقر، (1-p)، تمثل احتمال عدم وجود ظاهرة الفقر، N تمثل حجم العينة البحثية (William, 2003).

1-7-3 التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في منطقة العامرية

بدراسة التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في منطقة العامرية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (3-9) أن نسبة الفقر تراوحت بين حد أدنى بلغ 21.38% وحد أعلى بلغ 29.82% عند درجة ثقة 95%. كما تراوحت نسبة فجوة الفقر بين حد أدنى بلغ 3.87% وحد أعلى بلغ 8.53% عند درجة ثقة 95%. وتراوحت نسبة شدة الفقر بين حد أدني بلغ 0.32% وحد أعلى بلغ 2.68% عند درجة ثقة 95% في منطقة العامرية بمحافظة الإسكندرية.

جدول (3-9): الأهمية النسبية لاحتمال وجود ظاهرة الفقر في منطقة العامرية عام 2019م.

البيان	متوسط نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر
احتمال وجود مشكلة الفقر	0.256	0.062	0.015
احتمال عدم وجود مشكلة الفقر	0.744	0.938	0.985
الخطأ المعياري لاحتمال وجود الفقر	0.022	0.012	0.006
الخطأ المعياري عند درجة ثقة 95%	0.042	0.023	0.012
احتمال وجود الفقر عند درجة ثقة 95%	± 0.256 0.042	± 0.062 0.023	± 0.015 0.012
نسبة الفقر عند درجة ثقة 95%. الحد الأعلى الحد الأدنى	 %29.82 %21.38	 %8.53 %3.87	 %2.68 %0.32

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الأولية لاستمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام 2019م.

3-7-2 التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس

بدراسة التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في القرية الثانية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (3-10) أن نسبة الفقر تراوحت بين حد أدنى بلغ 16.03% وحد أعلى بلغ 24.37% عند درجة ثقة 95%. كما تراوحت نسبة فجوة الفقر بين حد أدنى بلغ 1.02% وحد أعلى بلغ 4.38% عند درجة ثقة 95%. أما نسبة شدة الفقر فقد بلغت كحد أعلى 1.06% عند درجة ثقة 95% في القرية الثانية بمنطقة أبيس.

جدول (3-10): الأهمية النسبية لاحتمال ظاهرة الفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس عام 2019م.

البيان	متوسط نسبة الفقر	نسبة فجوة الفقر	نسبة شدة الفقر
احتمال وجود مشكلة الفقر	0.202	0.027	0.004
احتمال عدم وجود مشكلة الفقر	0.798	0.973	0.996
الخطأ المعياري لاحتمال وجود الفقر	0.021	0.009	0.003
الخطأ المعياري عند درجة ثقة 95%	0.042	0.017	0.007
احتمال وجود الفقر عند درجة ثقة 95%	± 0.202 0.042	± 0.027 0.017	± 0.004 0.007
نسبة الفقر عند درجة ثقة95%. الحد الأعلى الحد الأدنى	 %24.37 %16.03	 %4.38 %1.02	 %1.06 -

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الأولية لاستمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام 2017.

3-7-3 التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس

بدراسة التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر في القرية الرابعة، يتضح من البيانات الواردة بجدول (3-11) أن نسبة الفقر تراوحت بين حد أدنى بلغ 19.15% وحد أعلى بلغ 27.65% عند درجة ثقة 95%. كما تراوحت نسبة فجوة الفقر بين حد أدنى بلغ 0.66% وحد أعلى بلغ 3.54%عند درجة ثقة 95%. أما نسبة شدة الفقر فقد بلغت كحد أعلى 0.65% عند درجة ثقة 95% في القرية الرابعة بمنطقة أبيس.

جدول (3-11): الأهمية النسبية لاحتمال ظاهرة الفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس عام 2019م.

البيان	متوسط نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر
احتمال وجود مشكلة الفقر	0.234	0.021	0.002
احتمال عدم وجود مشكلة الفقر	0.766	0.979	0.998
الخطأ المعياري لاحتمال وجود الفقر	0.022	0.007	0.002
الخطأ المعياري عند درجة ثقة 95%	0.043	0.014	0.004
احتمال وجود الفقر عند درجة ثقة 95%	± 0.234 0.043	± 0.021 0.014	± 0.002 0.004
نسبة الفقر عند درجة 95% الحد الأعلى الحد الأدنى	 %27.65 %19.15	 %3.54 %0.66	 %0.65 -

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الأولية لاستمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام 2019.

وبدراسة التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر لإجمالي العينة البحثية في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (3-12) أن نسبة الفقر تراوحت بين حد أدنى بلغ 20.76% وحد أعلى بلغ 25.64% عند درجة ثقة 95%. كما تراوحت نسبة فجوة الفقر بين حد أدنى بلغ 2.52% وحد أعلى بلغ 4.68% عند درجة ثقة 95%. وتراوحت نسبة شدة الفقر بين حد أدنى بلغ 0.15% وحد أعلى بلغ 1.05% عند درجة ثقة 95% في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية.

جدول (3-12): التوزيع الاحتمالي لمؤشرات الفقر لإجمالي العينة البحثية في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية عام 2019م.

البيان	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر
احتمال وجود مشكلة الفقر	0.232	0.036	0.006
احتمال عدم وجود مشكلة الفقر	0.768	0.964	0.994
الخطأ المعياري لاحتمال وجود الفقر	0.012	0.006	0.002
الخطأ المعياري عند درجة ثقة 95%	0.024	0.011	0.004
احتمال وجود الفقر عند درجة ثقة 95%	± 0.232 0.024	± 0.036 0.011	± 0.006 0.004
نسبة الفقر عند درجة ثقة 95%. الحد الأعلى الحد الأدنى	 %25.64 %20.76	 %4.68 %2.52	 %1.05 %0.15

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الأولية لاستمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام 2019.

الباب الرابع: الآثار السلبية لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية

الباب الرابع: الآثار السلبية لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية

4-1 مقدمة

ظاهرة الفقر يترتب عليها عدة آثار سلبية أهمها انتشار الأمية والحرمان من التعليم والتسرب من التعليم الأساسي وانتشار ظاهرة عمل الأطفال في عدة مجالات أهمها الزراعة والتشييد والبناء والصناعات التحويلية وانتشار الجرائم والسرقات، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة التسول أو الشحاته في الميادين وأمام المساجد والكنائس والمحلات التجارية.

4-2 انتشار الأمية ومدى القدرة على القراءة والكتابة

وبدراسة التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر)، يتضح من البيانات الواردة بجدول (4-1) وشكل (4-1) أن نسبة الأميين في الحضر تراجعت من 35.6% عام 1986م إلى 17.7% عام 2017م، أي تراجعت بمعدل تغير نسبي بلغ 50.3% بين عامي 1986م، 2017م. كما تراجعت نسبة الأميين في الريف من 61.6% عام 1986م إلى 32.2% عام 2017م، أي تراجعت بمعدل تغير نسبي بلغ 47.7% بين عامي 1986م، 2017م. وعلى مستوى الجمهورية فقد تراجعت نسبة الأميين من 49.9% عام 1986م إلى 25.8% عام 2017م، أي تراجعت بمعدل تغير نسبي بلغ 48.3% بين عامي 1986م، 2017م.

وفيما يتعلق بمدى القدرة على القراءة والكتابة ومحو الأمية، فقد تبين أن نسبة يقرأ ويكتب ومحو الأمية في الحضر تراجعت من 21.7% عام 1986م إلى 9.7% عام 2017م، أي تراجعت بمعدل تغير نسبي بلغ 55.3% بين عامي 1986م، 2017م. كما تراجعت نسبة يقرأ ويكتب ومحو الأمية في الريف من 17.7% عام 1986م إلى 11.0% عام 2017م، أي تراجعت بمعدل تغير نسبي بلغ 37.9% بين عامي 1986م، 2017م. وعلى مستوى الجمهورية فقد تراجعت نسبة يقرأ ويكتب ومحو الأمية من 19.9% عام 1986م إلى 10.4% عام 2017م، أي تراجعت بمعدل تغير نسبي بلغ 47.7% بين عامي 1986م، 2017م.

وعلى الصعيد الآخر فقد تبين أن نسبة الجامعي في الحضر ازدادت من 5.4% عام 1986م إلى 18.5% عام 2017م، أي ازدادت بمعدل تغير نسبي بلغ 242.6% بين عامي 1986م، 2017م. كما ازدادت نسبة الجامعي في الريف من 1.0% عام 1986م

إلى 6.6% عام 2017م، أي ازدادت بمعدل تغير نسبي بلغ 560.0% بين عامي 1986م، 2017م. وعلى مستوى الجمهورية فقد ازدادت نسبة الجامعي من 3.0% عام 1986م إلى 11.8% عام 2017م، أي ازدادت بمعدل تغير نسبي بلغ 293.3% بين عامي 1986م، 2017م.

جدول (4-1): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) وفقاً للحالة التعليمية في الحضر والريف خلال السنوات 1986، 1996، 2006، 2017م.

البيان		1986	1996	2006	2017
أمي	الحضر	35.6	26.7	20.7	17.7
	الريف	61.6	49.6	37.5	32.2
	الإجمالي	49.9	39.4	30.1	25.8
يقرأ ويكتب ومحو الأمية	الحضر	21.7	19.6	10.7	9.7
	الريف	17.7	17.8	13.3	11.0
	الإجمالي	19.9	18.7	12.1	10.4
أقل من متوسط	الحضر	17.8	19.6	20.1	17.6
	الريف	11.4	16.1	19.4	19.8
	الإجمالي	14.2	17.7	19.7	18.8
تربية فكرية	الحضر	-	-	-	0.4
	الريف	-	-	-	0.1
	الإجمالي	-	-	-	0.3
المتوسط	الحضر	17.7	21.2	28.8	30.3
	الريف	7.4	12.8	23.3	28.2
	الإجمالي	12.1	16.5	25.9	29.1
فوق المتوسط	الحضر	1.6	2.8	3.7	4.7
	الريف	0.6	1.4	1.7	1.9
	الإجمالي	1.1	2.0	2.6	3.1
الجامعي	الحضر	5.4	9.6	15.5	18.5
	الريف	1.0	2.2	4.7	6.6
	الإجمالي	3.0	5.5	9.4	11.8
أعلى من الجامعي	الحضر	0.2	0.3	0.5	1.0
	الريف	0.0	0.1	0.1	0.2
	الإجمالي	0.1	0.2	0.2	0.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019م). الكتاب الإحصائي السنوي، باب التعليم، إصدار سبتمبر.

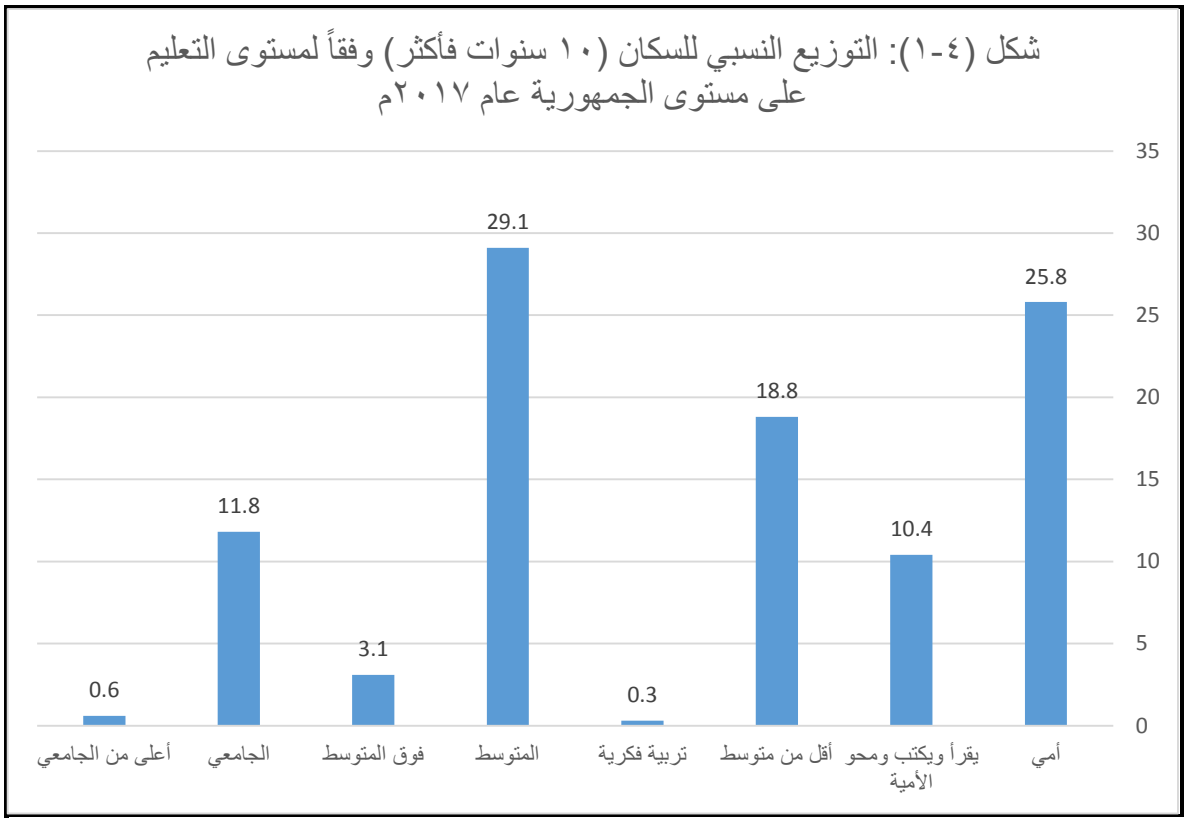

المصدر: البيانات الواردة بجدول (4-1).

4-3 انتشار ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي

بدراسة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام 2017م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (4-2) وشكل (4-2) أن إجمالي عدد السكان (4 سنوات فأكثر) بلغ 84.36 مليون نسمة، منهم حوالي 22.64 مليون نسمة لم يلتحقوا بالتعليم، حيث بلغت نسبتهم 26.84%. كما بلغ عدد الذين التحقوا وتسربوا من التعليم الأساسي حوالي 6.14 مليون نسمة بنسبة بلغت 7.28%. كما بلغت نسبة الملتحقين حالياً بالتعليم الأساسي حوالي 30.22%، في حين بلغت نسبة الذين التحقوا وأنهوا التعليم الأساسي حوالي 35.65% عام 2017م.

وعلى مستوى المحافظات فقد تراوحت نسبة عدد السكان الذين لم يلتحقوا بالتعليم بين حد أدنى بلغ 16.3% لمحافظة بور سعيد وحد أعلى بلغ 40.17% لمحافظة مرسى مطروح، بمتوسط يقدر بحوالي 26.11%، بمعامل اختلاف بلغ 25.22%. كما تراوحت نسبة عدد السكان الذين التحقوا وتسربوا من التعليم الأساسي بين حد أدنى بلغ 5.39% لمحافظة المنيا وحد أعلى بلغ 12.56% لمحافظة مرسى مطروح، بمتوسط يقدر بحوالي 7.7%، بمعامل اختلاف بلغ 22.29%.

أما فيما يتعلق بالملتحقين حالياً بالتعليم الأساسي فقد تراوحت نسبتهم بين حد أدنى بلغ 25.60% لمحافظة مرسى مطروح وحد أعلى بلغ 34.67% لمحافظة شمال سيناء، بمتوسط يقدر بحوالي 30.40%، بمعامل اختلاف بلغ 7.42%. كما تراوحت نسبة عدد السكان الذين التحقوا وأنهوا التعليم الأساسي بين حد أدنى بلغ 21.67% لمحافظة مرسى مطروح وحد أعلى بلغ 51.31% لمحافظة بور سعيد، بمتوسط يقدر بحوالي 35.9%، بمعامل اختلاف بلغ 20.47%.

جدول (4-2): التسرب من التعليم الأساسي بمحافظات جمهورية مصر العربية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام 2017م.

المحافظات	عدد السكان (من 4 سنوات فأكثر) ألف نسمة	لم يلتحق بالتعليم		التحق وأنهى		التحق وتسرب		ملتحق حالياً	
		العدد ألف نسمة	%	العدد ألف نسمة	%	العدد ألف نسمة	%	العدد ألف نسمة	%
إجمالي الجمهورية	84363.93	22642.26	26.84	30079.34	35.65	6143.79	7.28	25498.55	30.22
القاهرة	8773.69	1688.56	19.25	4232.63	48.24	479.45	5.46	2373.06	27.05
الإسكندرية	4339.79	990.31	21.34	1949.15	42.01	471.07	10.15	1229.18	26.49
بور سعيد	685.89	111.77	16.30	351.96	51.31	38.03	5.54	184.13	26.85
السويس	648.65	117.33	18.09	309.03	47.64	36.90	5.69	185.39	28.58
دمياط	1335.27	282.69	21.16	499.09	37.38	132.44	9.92	421.13	31.54
الدقهلية	5791.25	1331.28	22.99	2139.20	36.94	446.51	7.71	1874.26	32.36
الشرقية	6334.20	1653.93	26.11	2247.96	35.49	382.67	6.04	2049.64	32.36
القليوبية	5063.92	1234.40	24.38	1856.62	36.66	384.59	7.59	1588.31	31.37
كفر الشيخ	2980.36	846.66	28.41	1040.92	34.93	167.13	5.61	925.65	31.06
الغربية	4503.81	1008.26	22.39	1773.82	39.38	352.74	7.83	1368.98	30.40
المنوفية	3824.52	869.14	22.73	1434.94	37.52	296.06	7.74	1224.39	32.01
البحيرة	5491.69	1782.66	32.46	1622.04	29.54	438.34	7.98	1648.65	30.02
الإسماعلية	1139.34	280.95	24.66	441.53	38.75	87.30	7.66	329.56	28.93
الجيزة	7624.22	2018.81	26.48	2748.36	36.05	555.35	7.28	2301.71	30.19
بني سويف	2748.37	957.47	34.84	738.65	26.88	190.53	6.93	861.73	31.35
الفيوم	3089.22	1042.21	33.74	848.19	27.46	210.99	6.83	987.83	31.98
المنيا	4853.25	1786.66	36.81	1308.99	26.97	261.54	5.39	1495.95	30.82
أسيوط	3894.55	1359.41	34.91	1092.60	28.05	282.57	7.26	1159.97	29.78
سوهاج	4327.69	1486.17	34.34	1162.81	26.87	369.46	8.54	1309.26	30.25
قنا	2763.33	847.13	30.33	883.58	31.63	223.44	8.00	839.18	30.04
أسوان	1311.04	281.24	21.45	521.99	42.85	124.74	9.51	383.07	29.22
الأقصر	1117.68	299.42	26.79	411.64	36.83	87.14	7.80	319.48	28.58

البحر الأحمر	321.91	52.89	16.43	139.29	43.27	24.01	7.46	105.71	32.84
الوادي الجديد	219.01	41.23	18.82	91.42	41.74	15.86	7.24	70.50	32.19
مطروح	364.21	146.32	40.17	78.92	21.67	45.73	12.56	93.25	25.60
شمال سيناء	396.88	104.47	26.32	125.47	31.61	29.35	7.40	137.59	34.67
جنوب سيناء	90.31	21.00	23.25	28.55	31.61	9.76	10.80	31.01	34.33
الحد الأدنى	90.31	21.00	16.30	28.55	21.67	9.76	5.39	31.01	25.6
الحد الأعلى	8773.69	2018.81	40.17	4232.63	51.31	555.35	12.56	2373.06	34.67
المتوسط	3112.37	838.61	26.11	1114.05	35.9	227.54	7.70	944.39	30.4
الانحراف المعياري	2443.40	649.80	6.59	984.80	7.35	170.81	1.72	731.49	2.26
معامل الاختلاف %	78.15	77.49	25.22	88.40	20.47	75.07	22.29	77.46	7.42

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019م). الكتاب الإحصائي السنوي، باب التعليم، إصدار سبتمبر.

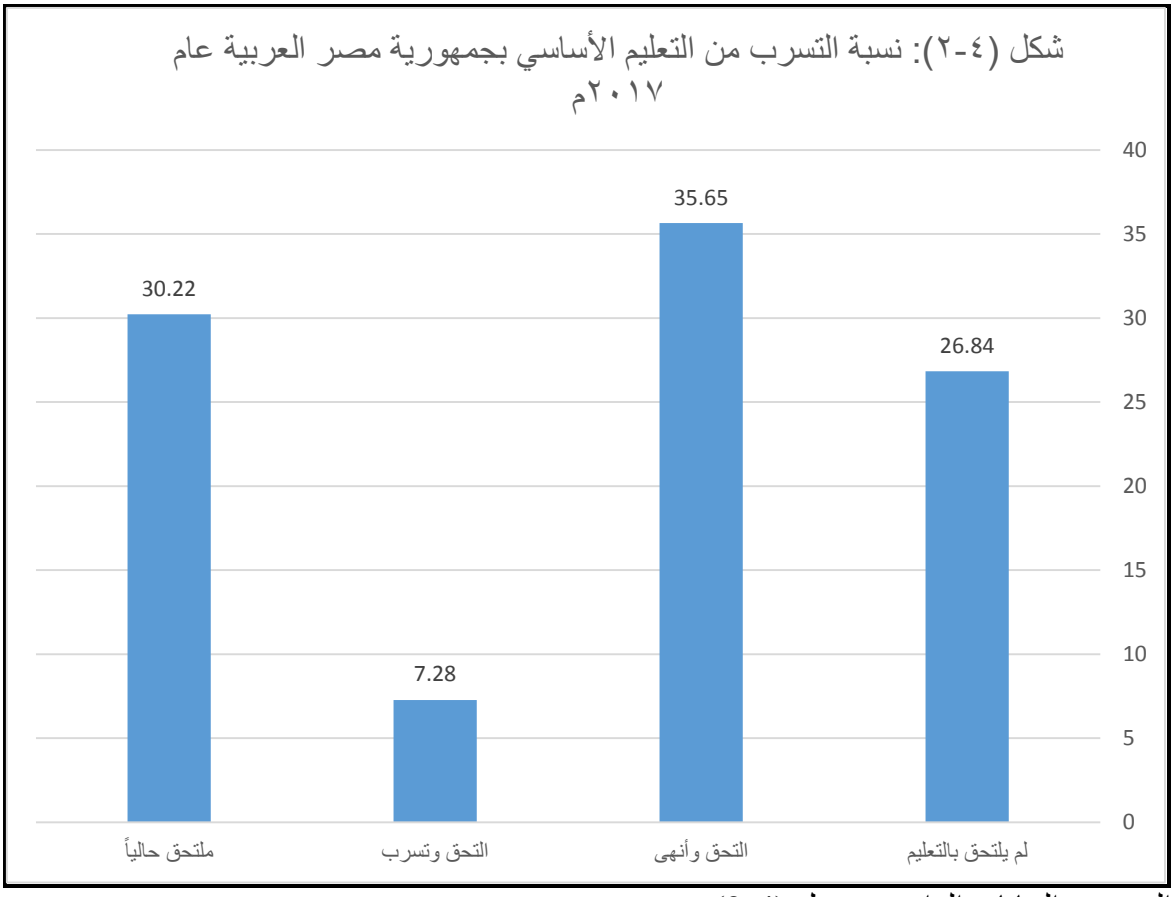

المصدر: البيانات الواردة بجدول (4-2).

4-4 انتشار ظاهرة عمل الأطفال في مختلف المجالات

وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن إجمالي عدد الأطفال العاملين في مصر يصل إلى 1.59 مليون طفل في الفئة العمرية بين 5-17 عاماً، حيث أن حوالي 87.4٪ من الأطفال العاملين يمنحون أجورهم لأولياء أمورهم. وبلغت نسبة الإناث 21٪ من إجمالي عمالة الأطفال مقابل 79٪ للذكور. كما أن عمالة الأطفال تتركز في ريف الوجه القبلي بنسبة 42.7٪، في حين تصل نسبة عمالة الأطفال في ريف الوجه البحري إلى 40.8٪. كما أوضحت نتائج مسح عمالة الأطفال بالتعاون مع منظمة العمل الدولية أن الأطفال يتعرضون لعدة مخاطر أهمها الأتربة والأدخنة والتعب الشديد والبرودة والحرارة الشديدة، فضلاً عن التعرض للمواد الخطرة من المواد الكيماوية والمبيدات والأصباغ. كما تبين أن أهم المجالات التي يعمل بها الأطفال في مصر هي الزراعة بنسبة 63%، والعمل في المواقع الصناعية كالتعدين والتشييد والصناعات التحويلية بنسبة 18.9% (جامعة الدول العربية وآخرون، 2019م). وشكلي (4-3، 4-4) يوضحان عمل الأطفال في بعض المجالات أو المهن الصعبة.

وظاهرة تشغيل الأطفال في مصر تعزى إلى عدة عوامل أهمها: (1) تفشي ظاهرة الفقر، حيث أن الأسر التي تعيش تحت خط الفقر يصعُب عليها تحمُّل تكاليف معيشة أطفالهم، فبدلاً من إرسالهم إلى المدرسة فإنّهم يرسلونهم إلى العمل دون رضاهم، إذ يضطرون لتحمُّل مشاق العمل على اعتبار أنّهم جزء مهم للمساهمة في الحصول على الدخل للمساعدة على توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة، (2) سوء استخدام الموارد وعدم عدالة توزيع الثروات، (3) البطالة يؤدي ارتفاع معدّل البطالة إلى زيادة ظاهرة تشغيل الأطفال، حيث إنّ عدم توفر فرص عمل للآباء قد يدفع الأطفال إلى البحث عن عمل لتوفير مصدر دخل للأسرة، وخاصة في ظل وجود بعض الوظائف الملائمة لعمل الأطفال أكثر منها للبالغين، ومن جهة أخرى تؤدي البطالة إلى استغلال الشركات والمؤسسات للأطفال وجعلهم يعملون في ظروف صحيّة وبيئيّة صعبة.

شكل (4-3): عمالة الأطفال في مجال التشييد والبناء.

المصدر: جريدة اليوم السابع، الثلاثاء، 3 يوليو، 2018م.

شكل (4-4): عمالة الأطفال في مجال الصناعات التحويلية.

المصدر: جريدة اليوم السابع، الثلاثاء، 3 يوليو، 2018م.

4-5 انتشار معدلات الجرائم والسرقات والرشوة

يعتبر الفقر والبطالة والإدمان تربة خصبة لانتشار الجرائم بمختلف أنواعها. وقد احتلت مصر المركز الرابع على مستوى الدول العربية في معدلات الجريمة، والمرتبة السادسة والعشرون عالميًا، والثامنة أفريقيًا عام 2018م وفقاً لمؤشر الجريمة العالمي (نامبيو). وتتعدد الجرائم وطرق تنفيذها، حيث أن القتل العمد ازداد بنسبة 130%، والسرقة بالإكراه 350%، بالإضافة إلى وجود 92 ألف بلطجيًا في مصر، والمسجلون خطر ارتفعوا بنسبة 55% (وزارة الداخلية، 2017م). وتعتبر الأوضاع الاقتصادية السيئة أهم الدوافع لارتكاب عدد من الجرائم أهمها الاغتصاب والقتل، نتيجة عدم القدرة على التعايش مع الظروف المعيشية، وصعوبة مواجهة بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب الأمر ضرورة الإسراع في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض.

وتعتبر القاهرة والجيزة والقليوبية والغربية والدقهلية، أكثر المحافظات ارتفاعًا في معدلات ارتكاب الجرائم. وجاءت مدن الرحاب و6 أكتوبر والبساتين والمعادي والشيخ زايد والمرج والسلام على رأس القائمة. وأوضح تقرير وزارة الداخلية عام 2018م أن أسباب ارتفاع معدلات الجرائم تتمثل في كل من انتشار الأسلحة النارية، والإفراج عن عدد كبير من العناصر الإجرامية، وشيوع ظاهرة العنف الاجتماعي، والتأثيرات الناجمة عن الأعمال الفنية من الأفلام والمسلسلات وانعكاسها على تقليد المواطنين لها، الظروف الاقتصادية والمتغيرات المحيطة بالدولة، وظهور أنماط جديدة للجريمة، وتكوين تشكيلات عصابية جديدة من الشباب العاطلين، وسهولة تنفيذ البعض لجرائم السرقات بسبب قصور المواطنين في وسائل تأمين ممتلكاتهم، وغياب الوعى الاجتماعي والثقافي، واستغلال البعض للحرب التي تخوضها الدولة على الإرهاب.

6-4 انتشار ظاهرة التسول أو الشحاتة

التسول من أخطر الأمراض الاجتماعية أو الظواهر المشينة التي تعمل على تشويه المنظر الحضاري لأي مجتمع. وهذه الظاهرة لا تختص بدولة معينة، بل أصبحت ظاهرة عالمية تحدث في كل من الدول الفقيرة والغنية. ومع بداية الأعياد والمناسبات تنتشر ظاهرة التسول بشكل فج في الشوارع والميادين وأمام المحلات والمساجد وكذا الكنائس، مما يشكل جريمة في حق المجتمعات نتيجة انتشارها شكل (4-5). وتواجه الدولة المصرية ظاهرة التسول للحد منها من خلال تطبيق القانون 49 لسنة 1933م والقانون 31 لسنة 1974م. وحددت المادة 6 من القانون عقوبة المسئول عن تسريح المتسولين، حيث نصت على حبس كل من أغرى حدثا (عمره أقل من 18 سنة) بالتسول، مدة لا تتجاوز 3 شهور. وإذا كان المتهم وليا على الصغير، يعاقب بالحبس مدة تتراوح من 3-6 أشهر. أما المادة 7 من القانون فقد نصت على أنه في حالة العودة لممارسة التسول، يعاقب المتهم بالحبس مدة لا تجاوز سنة. كما تنص المادة 8 من القانون على أنه بعد الحكم على المتسول غير صحيح البنية، يأمر القاضي بإدخاله الملجأ بعد تنفيذ العقوبة.

شكل (4-5): بعض ظواهر التسول في مصر عام 2019م.

المصدر: جريدة اليوم السابع، الإثنين، 3 يونيو، 2019م.

الباب الخامس

الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية

الباب الخامس

الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية

5-1 مقدمة

تناول هذا الجزء من الدراسة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية، وذلك من خلال دراسة الإمكانيات الموردية للقطاع الزراعي وأثر نموه على معدل الفقر في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2000 – 2018م، بالإضافة إلى دراسة العوامل المحددة للفقر للعينة البحثية في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية.

5-2 الإمكانيات الموردية للقطاع الزراعي في جمهورية مصر العربية

5-2-1 الموارد الأرضية الزراعية

بدراسة الوضع الراهن للموارد الأرضية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-1) أن متوسط مساحة الأراضي المصرية بلغ 245.98 مليون فدان، منها 9.17 مليون فدان تمثل مساحة الأراضي الزراعية، أي بنسبة بلغت 3.73%، في حين بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 6.89 مليون فدان، أي بنسبة بلغت 2.8%. كما بلغ متوسط مساحة المحاصيل الدائمة 2.28 مليون فدان تمثل 0.93% من متوسط مساحة الأراضي المصرية. أما متوسط مساحة الغابات فقد بلغ 177.6 ألف فدان، يمثل 0.07%. وأخيراً بلغ متوسط مساحة الأراضي الأخرى 236.63 مليون فدان يمثل 96.2% من متوسط مساحة الأراضي المصرية خلال الفترة 2010-2017. ومما سبق يتضح محدودية الأراضي الزراعية من ناحية والصالحة للزراعة من ناحية أخرى.

وبدراسة تطور المساحة المنزرعة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 2010-2017، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-2) أن إجمالي المساحة المنزرعة يتمثل في كل من مساحة المحاصيل الشتوية ومساحة المعمرات (البرسيم الحجازي وقصب السكر ونخيل البلح

وحدائق الفاكهة والأشجار الخشبية) في كل من الأراضي القديمة والأراضي الجديدة. وبلغ متوسط إجمالي المساحة المنزرعة 8.92 مليون فدان، منها حوالي 6.10 مليون فدان في الأراضي القديمة بنسبة بلغت 68.33%، في حين لا تزيد الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة في الأراضي الجديدة عن 31.67% خلال الفترة 2010–2017. كما بلغ متوسط مساحة المحاصيل الشتوية حوالي 6.82 مليون فدان يمثل 76.42% من متوسط إجمالي المساحة المنزرعة، في حين لا تزيد الأهمية النسبية لمساحة المعمرات عن 23.58% حلال الفترة 2010–2017.

جدول(5-1): تطور مساحة الموارد الأرضية في مصر بالألف هكتار خلال الفترة 2010-2017.

السنة	إجمالي مساحة الأراضي	مساحة الأراضي الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	مساحة المحاصيل الدائمة	مساحة الغابات	مساحة الأراضي الأخرى
2010	99545	3671	2873	798	70	95804
2011	99545	3620	2808	812	70.6	95854.4
2012	99545	3696	2829	867	71.2	95777.8
2013	99545	3730.97	2707.97	1023	71.8	95742.23
2014	99545	3715.19	2640.19	1075	72.4	95757.41
2015	99545	3789.87	2865.58	924.29	73.0	95682.13
2016	99545	3733.77	2786.77	947	73.0	95738.23
2017	99545	3733.77	2786.77	947	73.0	95738.23
المتوسط بالألف هكتار	99545.0	3711.3	2787.2	924.2	71.9	95761.8
المتوسط بالألف فدان*	245975.7	9170.7	6887.1	2283.6	177.6	236627.4
الأهمية النسبية %	-	3.73	2.80	0.93	0.07	96.20

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإلكتروني (*FAOSTAT*)، الفترة 2010-2017.

* الهكتار= 2.471 فدان.

جدول (5-2): تطور إجمالي المساحة المنزرعة في جمهورية مصر العربية بالألف فدان خلال الفترة 2010-2017.

السنة	مساحة المحاصيل الشتوية		مساحة المعمرات		إجمالي المساحة المنزرعة		
	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	الأراضي القديمة	الأراضي الجديدة	الإجمالي
2010	5263.32	1576.82	854.40	1046.58	6117.72	2623.40	8741.12
2011	5206.72	1479.52	864.49	1068.69	6071.22	2548.21	8619.43
2012	5140.26	1595.34	879.13	1184.70	6019.39	2780.04	8799.44
2013	5298.21	1507.39	884.29	1264.42	6182.51	2771.82	8954.32
2014	5214.68	1512.56	867.49	1321.73	6082.17	2834.29	8916.46
2015	5282.02	1613.11	873.93	1326.84	6155.76	2939.95	9095.71
2016	5287.62	1622.94	860.02	1330.61	6147.65	2953.56	9101.20
2017	5117.27	1813.58	867.80	1334.63	5985.06	3148.20	9133.26
المتوسط	5226.26	1590.16	868.94	1234.78	6095.19	2824.93	8920.12
الأهمية النسبية %	58.59	17.83	9.74	13.84	68.33	31.67	100

المصدر: جمعت وحسبت من:
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سبتمبر، 2019.

أما المساحة المحصولية يقصد بها مجموع مساحات المحاصيل النباتية التي جرى إنتاجها وحصادها خلال عام زراعي واحد، وتتضمن كل من مساحة المحاصيل المؤقتة الشتوية والصيفية والنيلية، والمساحة المزروعة بنخيل البلح والفاكهة. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (5–3) أن المساحة المحصولية ازدادت من 15.3 مليون فدان عام 2010 إلى 16.4 مليون فدان عام 2017، بمتوسط يقدر بحوالي 15.66 مليون فدان خلال الفترة 2010–2017. وبحساب معامل التكثيف المحصولي للزراعة المصرية (حاصل قسمة المساحة المحصولية على إجمالي المساحة الفعلية المنزرعة)، فقد تبين أنه بلغ 1.76 خلال الفترة 2010–2017.

جدول (5-3): تطور المساحة المحصولية ومعامل التكثيف المحصولي خلال الفترة 2010-2017.

السنة	المساحة المحصولية بالمليون فدان	المساحة المنزرعة بالمليون فدان	معامل التكثيف المحصولي
2010	15.3	8.74	1.75
2011	15.4	8.62	1.79
2012	15.6	8.80	1.77
2013	15.5	8.95	1.73
2014	15.7	8.92	1.76
2015	15.6	9.09	1.72
2016	15.8	9.10	1.74
2017	16.4	9.10	1.80
المتوسط	15.66	8.92	1.76

المصدر: جمعت وحسبت من:
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سبتمبر، 2019.

ويتضح من البيانات الواردة بجدول (5–4) زيادة إجمالي عدد سكان جمهورية مصر العربية من 78.69 مليون نسمة عام 2010 إلى 95.20 مليون نسمة عام 2017، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 86.05 مليون نسمة خلال الفترة 2010–2017. ونظراً لزيادة إجمالي عدد السكان بمعدلات تفوق نظيرتها المقدرة لكل من المساحة المنزرعة والمحصولية، فقد تناقص متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من 0.111 فدان عام 2010 إلى 0.096 فدان عام 2017، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 0.104 فدان خلال الفترة 2010–2017. كما تناقص متوسط نصيب الفرد من المساحة المحصولية من 0.194 فدان عام 2010 إلى 0.172 فدان عام 2017، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 0.182 فدان خلال الفترة 2010–2017.

جدول (5-4): تطور متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة والمحصولية خلال الفترة 2010-2017.

السنة	إجمالي عدد السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد بالفدان	
		المنزرعة	المحصولية
2010	78.69	0.111	0.194
2011	80.53	0.107	0.191
2012	82.55	0.107	0.189
2013	84.63	0.106	0.183
2014	86.81	0.103	0.181
2015	88.95	0.102	0.175
2016	91.02	0.100	0.174
2017	95.20	0.096	0.172
المتوسط	86.05	0.104	0.182

المصدر: جمعت وحسبت من:
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سبتمبر، 2019.

5-2-2 الموارد المائية المتاحة والمستخدمة في مصر

الموارد المائية من أهم العناصر المحددة للأمن الغذائي، حيث يعتمد الأمن المائي والغذائي على الاستخدام الأمثل للموارد المائية. ويزداد الطلب على الموارد المائية نظراً للتزايد السكاني المستمر ومتطلبات التوسع الزراعي الأفقي واستصلاح الأراضي وإقامة المزيد من المشروعات الزراعية. ومصادر الموارد المائية في مصر تتمثل في كل من المصادر التقليدية وغير التقليدية. وتعتمد الموارد المائية التقليدية على مياه النيل والأمطار والسيول، بالإضافة إلى المياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة. أما الموارد المائية غير التقليدية تتمثل في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة، بالإضافة إلى تحلية المياه المالحة.

وبدراسة تطور كمية الموارد المائية المتاحة لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2013/2012- 2016/2015م، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-5) أن كمية مياه نهر النيل وفقاً لاتفاقية الانتفاع الكامل لمياه نهر النيل بين مصر والسودان عام 1959م بلغت 55.5 مليار م^3 ، تمثل 73.0% من متوسط كمية المياه المتاحة لمصر البالغ 76.03 مليار م^3 خلال الفترة 2013/2012- 2016/2015م. وبلغ متوسط كمية المياه الجوفية المسحوبة بالوادي والدلتا حوالي 7.05 مليار م^3، تمثل 9.27%، في حين بلغ متوسط كمية المياه المتحصل عليها من تدوير مياه الصرف الزراعي 11.30 مليار م^3 تمثل 14.86%. كما بلغ

متوسط كمية المياه المتحصل عليها من تدوير مياه الصرف الصحي 1.28 مليار م^3 تمثل 1.68%. أما حصاد مياه الأمطار والسيول وتحلية مياه البحر فقد ساهمت في كمية المياه المتاحة لمصر بحوالي 1.05%، 0.12% لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2013/2012– 2016/2015م.

جدول (5-5): كمية الموارد المائية المتاحة لجمهورية مصر العربية بالمليار م^3 خلال الفترة 2013/2012- 2016/2015م.

المصدر	2013/12	2014/13	2015/14	2016/15	المتوسط	%
حصة مياه نهر النيل	55.5	55.5	55.5	55.5	55.50	73.00
المياه الجوفية بالوادي والدلتا	7.7	6.7	6.9	6.9	7.05	9.27
تدوير مياه الصرف الزراعي	10.1	11.5	11.7	11.9	11.30	14.86
تدوير مياه الصرف الصحي	1.3	1.3	1.3	1.2	1.28	1.68
الأمطار والسيول	0.74	0.90	0.9	0.65	0.80	1.05
تحلية مياه البحر	0.06	0.10	0.10	0.10	0.09	0.12
الإجمالي	75.4	76.0	76.4	76.3	76.03	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام- الموارد المائية، مارس، 2019م.

أما فيما يتعلق بالإستخدامات المائية لجمهورية مصر العربية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5–6) أن متوسط الإستخدامات المائية لمصر بلغ 78.93 مليار م^3 خلال الفترة 2013/2012– 2016/2015م. والقطاع الزراعي أكبر القطاعات الاقتصادية استهلاكاً للمياه، حيث بلغ متوسط كمية المياه المستخدمة في القطاع الزراعي 62.24 مليار م^3، أي حوالي 78.85% من متوسط إجمالي كمية المياه المستخدمة. وبلغت كمية المياه المستخدمة في القطاع المنزلي (مياه الشرب) حوالي 10.10 مليار م^3، أي حوالي 12.8%. أما متوسط كمية المياه المستخدمة في القطاع الصناعي فقد بلغ 1.2 مليار م^3، أي بنسبة بلغت 1.52%. وأخيراً بلغ متوسط كمية فاقد البخر حوالي 2.5 مليار م^3، تمثل 3.17% من متوسط الإستخدامات المائية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2013/2012– 2016/2015م.

جدول (5-6): الإســـتخدامات المائية لجمهورية مصـــر العربية بالمليار م^3 خلال الفترة 2013/2012-2016/2015م.

المصدر	2013/12	2014/13	2015/14	2016/15	المتوسط	%
الزراعة	62.1	62.35	62.35	62.15	62.24	78.85
الفاقد بالتبخر من النيل والترع	2.5	2.5	2.5	2.5	2.50	3.17
مياه الشرب	9.7	9.95	10.35	10.4	10.10	12.80
الصناعة	1.2	1.20	1.20	1.2	1.20	1.52
الإجمالي	87.9	75.5	76.0	76.3	78.93	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام- الموارد المائية، مارس، 2019م.

ومن خلال المقارنة بين كمية المياه المتاحة ونظيرتها المستخدمة، يتضح أن مصر تعاني من عجز في الموارد المائية يقدر بحوالي 2.9 مليار م^3، وبالتالي يتطلب الأمر ترشيد استخدام الموارد المائية ورفع كفاءة استخدام ونقل وتوزيع المياه وتطوير نظم الري في مصر.

وفي السنوات الأخيرة تصاعدت أزمة المياه حول الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل عندما وقعت أربع دول هي إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا في منتصف مايو 2010م بعد مشاورات مكثفة جرت في مدينة عنتيبي الأوغندية، ثم سرعان ما لحقت بهما دولة كينيا. وعقب التغيرات التي حدثت بعد ثورة 25 يناير 2011 وانشغال الحكومة المصرية بالشأن السياسي الداخلي قامت دولة بوروندي بالتوقيع أيضاً على اتفاقية عنتيبي، الأمر الذي سوف يقود إلى دخولها حيز التنفيذ. كما أعلنت دولة إثيوبيا البدء الفعلي في إنشاء سد النهضة في أبريل 2011 والمقرر له أن ينتهي في عام 2015. ومما سبق يتضح أن أزمة مياه النيل بالنسبة لمصر تنقسم إلى محورين، أولهما يتعلق بالإطار القانوني لمبادرة حوض النيل المشتركة المعروفة إعلاميا باسم اتفاقية عنتيبي، وثانيهما يتعلق بالسدود الإثيوبية وبشكل خاص سد النهضة (قمره، 2014).

5-2-3 العمالة الكلية والزراعية في مصر

بدراسة الوضع الراهن للعمالة والبطالة في مصر خلال الفترة 2010-2018، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-7) أن جملة القوة العاملة ازدادت من 26.18 مليون عامل عام 2010 إلى 28.87 مليون عامل عام 2018. كما أن معظم القوة العاملة من الذكور والتي بلغت نسبتهم 79.14%، في حين لا تزيد الأهمية النسبية للقوة العاملة من الإناث عن 20.86% عام 2018. وازداد إجمالي أعداد المشتغلين من 23.83 مليون عامل عام 2010 إلى 26.02 مليون عامل عام 2018، تمثل أيضاً الذكور الغالبية العظمي بنسبة بلغت 81.82%، في حين لا تزيد نسبة أعداد المشتغلين من الإناث عن 18.18% عام 2018. ومما سبق يتضح زيادة جملة أعداد العاطلين عن العمل من 2.35 مليون عاطل، تمثل 9.0% من جملة القوة العاملة عام 2010 إلى 2.84 مليون عاطل، تمثل 9.86% من جملة القوة العاملة عام 2018. كما أن معظم العاطلين عن العمل من الذكور، حيث بلغت نسبتهم 54.61%، في حين بلغت نسبة أعداد العاطلين من الإناث حوالي 45.39% عام 2018.

جدول (5-7): التقديرات السنوية للعمالة ومعدلات البطالة (15 سنة فأكثر) في مصر خلال الفترة 2010-2018.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قوة العمل بالألف:									
الذكور	20140	20541	20874	21166	21315	21726	21934	22473	22843.3
الإناث	6040	5988	6147	6456	6629	6705	6999	7001	6022.5
الإجمالي	26180	26529	27021	27622	27944	28431	28934	29474	28865.8
المشتغلون بالألف:									
الذكور	19153	18719	18932	19082	19264	19694	19986	20620	21289.8
الإناث	4676	4627	4664	4891	5035	5085	5345	5386	4731.1
الإجمالي	23829	23346	23596	23973	24299	24779	25331	26006	26020.9
العاطلون بالألف:									
الذكور	987	1822	1942	2084	2052	2032	1947	1853	1553.5
الإناث	1364	1361	1483	1565	1594	1619	1655	1615	1291.4
الإجمالي	2351	3183	3425	3649	3646	3652	3602	3468	2844.9
معدل البطالة %:									
الذكور	4.9	8.9	9.3	9.8	9.6	9.4	8.9	8.2	6.8
الإناث	22.6	22.7	24.1	24.2	24.0	24.2	23.6	23.1	21.4
الإجمالي	9.0	12.0	12.7	13.2	13.0	12.8	12.5	11.8	9.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، باب العمل، سبتمبر، 2019م.

5-2-4 الاستثمارات الزراعية في جمهورية مصر العربية

الاستثمار الزراعي هو دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس المال والإدارة) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسدّ حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة. وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن؛ أي أكبر قدر ممكن من الأرباح. أما في الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد. ويتم الاستثمار الزراعي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من ناحية الشكل والتنظيم وسير العمل. ومفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي، فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية الصناعية وغيرها).

والاستثمارات الزراعية تنشأ أهميتها من محورين أساسيين **أولهما** التوسع الزراعي الأفقي ويختص باستصلاح الأراضي الزراعية، و**ثانيهما** التوسع الزراعي الرأسي ويختص بتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية. وبدراسة تطور النصيب النسبي للقطاع الزراعي من الاستثمارات الكلية خلال الفترة 2010-2018، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (5-8، 5-9) زيادة الاستثمارات الزراعية الحكومية من 2.88 مليار جنيه تمثل 2.74% من جملة الاستثمارات الحكومية البالغة 105.09 مليار جنيه عام 2010 إلى 32.39 مليار جنيه تمثل 6.88% من جملة الاستثمارات الحكومية البالغة 470.47 مليار جنيه عام 2018. كما ازدادت الاستثمارات الزراعية الخاصة من 3.87 مليار جنيه تمثل 3.05% من جملة الاستثمارات الخاصة البالغة 126.74 مليار جنيه عام 2010 إلى 16.0 مليار جنيه تمثل 6.38% من جملة الاستثمارات الخاصة البالغة 250.65 مليار جنيه عام 2018. ومما سبق يتضح زيادة جملة الاستثمارات الزراعية من 6.74 مليار جنيه، تمثل 2.91% من جملة الاستثمارات الكلية البالغة 231.83 مليار جنيه عام 2010 إلى 48.39 مليار جنيه، تمثل 6.71% من جملة الاستثمارات الكلية البالغة 721.13 مليار جنيه عام 2018.

ومما سبق يتضح أن متوسط الاستثمارات الزراعية الحكومية بلغ حوالي 7.18 مليار جنيه يمثل 3.49% من متوسط الاستثمارات الكلية الحكومية. كما بلغ متوسط الاستثمارات الزراعية الخاصة حوالي 7.75 مليار جنيه يمثل 4.15% من متوسط الاستثمارات الكلية الخاصة. وبصفة عامة بلغ متوسط جملة الاستثمارات الزراعية حوالي 14.93 مليار جنيه يمثل 3.8% من متوسط جملة الاستثمارات الكلية خلال الفترة 2010-2018. كما تبين أيضاً أن الاستثمار الزراعي الحكومي يمثل 48.1% من جملة الاستثمارات الزراعية، في حين يمثل الاستثمار الخاص حوالي 51.9% من جملة الاستثمارات الزراعية خلال الفترة 2010-2018.

جدول (5-8): تطور الاستثمارات الزراعية والكلية خلال الفترة 2010-2018.

السنة	الاستثمارات الزراعية بالمليون جنيه			الاستثمارات الكلية بالمليون جنيه		
	الحكومية	الخاصة	الإجمالي	الحكومية	الخاصة	الإجمالي
2010	2878.1	3865.0	6743.1	105088.9	126738.3	231827.2
2011	3275.7	3558.0	6833.7	87390.3	141676.1	229066.4
2012	2672.7	2698.0	5370.7	92545.7	153522.5	246068.2
2013	2950.4	5434.0	8384.4	95900.0	145712.2	241612.2
2014	4146.1	7480.5	11626.6	110473.6	154617.7	265091.3
2015	5213.0	8201.0	13414.0	147793.3	185916.0	333709.3
2016	5039.2	11240.0	16279.2	181422.0	210616.9	392038.9
2017	6038.6	11300.0	17338.6	300846.7	213462.3	514309.0
2018	32385.9	16000.0	48385.9	470473.9	250653.7	721127.6
المتوسط	7177.7	7752.9	14930.7	176881.6	175879.5	352761.1
الأهمية النسبية %	48.1	51.9	100	50.1	49.9	100

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري www.Mpmar.gov.eg

جدول (5-9): تطور النصيب النسبي للاستثمارات الزراعية خلال الفترة 2010-2018.

السنة	النصيب النسبي للاستثمارات الزراعية %		
	الحكومية	الخاصة	الإجمالي
2010	2.74	3.05	2.91
2011	3.75	2.51	2.98
2012	2.89	1.76	2.18
2013	3.08	3.73	3.47
2014	3.75	4.84	4.39
2015	3.53	4.41	4.02
2016	2.78	5.34	4.15
2017	2.01	5.29	3.37
2018	6.88	6.38	6.71
المتوسط	3.49	4.15	3.80

المصدر: البيانات الواردة بجدول (5-8).

5-3 العوامل المحددة للفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية

5-3-1 العوامل المحددة للفقر في منطقة العامرية

يتحدد معدل الفقر(Y) معبرا عنه بنسبة فجوة الفقر (الفرق بين قيمة خط الفقر وإجمالي الدخل) إلى إجمالي الدخل بمجموعة من العوامل الاقتصادية التالية: (1) الدخل المزرعي بالجنيه (X_1)، (2) الدخل غير المزرعي بالجنيه (X_2)، (3) عدد أفراد الأسرة (X_3)، (4) عدد العاملين داخل الأسرة (X_4)، (5) إجمالي المساحة المزروعة بالفدان (X_5). وبإجراء مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المحددة لنسبة فجوة الفقر في منطقة العامرية، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-10) أن معاملات الارتباط في المصفوفة لا تزيد عن 0.58 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية أو ما يعرف بالازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

جدول (5-10): معاملات الارتباط لأهم العوامل المحددة للفقر في منطقة العامرية عام 2019م.

البيان	معدل الفقر	الدخل المزرعي	الدخل غير المزرعي	عدد أفراد الأسرة	عدد العاملين داخل الأسرة	المساحة المزروعة
معدل الفقر	1.00					
الدخل المزرعي	-0.058	1.00				
الدخل غير المزرعي	-0.58	-0.043	1.00			
عدد أفراد الأسرة	0.38	0.27	0.30	1.00		
عدد العاملين داخل الأسرة	0.13	0.17	0.36	0.57	1.00	
المساحة المزروعة	-0.16	0.19	0.26	0.08	0.043	1.00

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الأولية لاستمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام 2019.

وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي للمتغيرات الاقتصادية المحددة لنسبة فجوة الفقر في منطقة العامرية في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة، تبين أفضلية النموذج اللوغاريتمي المزدوج في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$L_n\mathrm{Y} = 21.644 - 0.054L_nX_1 - 1.79L_nX_2 + 1.86L_nX_3$$
$$(24.45)^{**}\ (-3.48)^{**}\quad (-22.01)^{**}\quad (16.72)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.77 \quad F = 203.8$$

ويتضح من النموذج المقدر مايلي:

1- تغيرا مقداره 10% في الدخل المزرعي (X_1) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر في منطقة العامرية مقداره 0.5% ولكن في الإتجاة العكس. وقد ثبت معنوية هذا التقدير عند مستوى معنوية 1%

2- تغيرا مقداره 10% في الدخل غير المزرعي (X_2) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر في منطقة العامرية مقداره 17.9% ولكن في الإتجاة العكسي. وقد تثبت معنوية هذا التقدير عند مستوى معنوية 1%.

3- تغيرا مقداره 10% في عدد أفراد الأسرة (X_3) يؤدي إلى تغير في نفس الإتجاة لنسبة فجوة الفقر في منطقة العامرية مقداره 18.6%. وقد تثبت معنوية هذا التقدير عند مستوى معنوية 1%.

** معنوية عند مستوى 1%.

4- يقدر معامل التحديد المعدل (R^{-2}) بحوالي 0.77 وهذا يعني أن المتغيرات التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي 77% من التغيرات التي حدثت في نسبة فجوة الفقر السائدة في منطقة العامرية، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 23% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج المقدر.

5- تم الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity من خلال اختبار Breusch pagan Godfrey test، حيث بلغت قيمة F للاختبار حوالي 1.58 وهي غير معنوية إحصائيا عند المستوى الاحتمالي 5%، مما يؤكد عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

5-3-2 العوامل المحددة للفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس

يتحدد معدل الفقر(Y) معبرا عنه بنسبة فجوة الفقر (الفرق بين قيمة خط الفقر وإجمالي الدخل) إلى إجمالي الدخل بمجموعة من العوامل الاقتصادية التالية: (1) الدخل المزرعي بالجنيه (X_1)، (2) الدخل غير المزرعي بالجنيه (X_2)، (3) عدد أفراد الأسرة (X_3)، (4) عدد العاملين داخل الأسرة (X_4)، (5) إجمالي المساحة المزروعة بالفدان (X_5). وبإجراء مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المحددة لنسبة فجوة الفقر في القرية الثانية، يتضح من البيانات الواردة بجدول $(5-11)$ أن معاملات الارتباط في المصفوفة لا تزيد عن 0.73 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية أو ما يعرف بالازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

جدول (5-11): معاملات الارتباط لأهم العوامل المحددة للفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس عام 2019م.

البيان	معدل الفقر	الدخل المزرعي	الدخل غير المزرعي	عدد افراد الأسرة	عدد العاملين داخل الأسرة	المساحة بالفدان
معدل الفقر	1.00					
الدخل المزرعي	-0.087	1.00				
الدخل غير المزرعي	-0.53	0.023	1.00			
عدد افراد الأسرة	0.41	0.14	0.44	1.00		
عدد العاملين داخل الأسرة	0.077	0.09	0.38	0.51	1.00	
المساحة بالفدان	-0.17	0.73	0.17	0.17	0.17	1.00

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الأولية لاستمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام 2019.

وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي للمتغيرات الاقتصادية المحددة لنسبة فجوة الفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة، تبين أفضلية النموذج اللوغاريتمي المزدوج في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$L_n\, Y = 21.71 - 0.058 L_n X_1 - 1.80 L_n X_2 + 1.94 L_n X_3$$
$$(28.57)^{**} \quad (-4.31)^{**} \quad (-24.97)^{**} \quad (19.65)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.82 \quad F = 252.41$$

ويتضح من النموذج المقدر مايلي:

1- تغيرا مقداره 10% في الدخل المزرعي (X_1) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر للقرية الثانية مقداره 0.6% ولكن في الإتجاة العكس. وقد ثبت معنوية هذا التقدير عند مستوى معنوية 1%.

2- تغيرا مقداره 10% في الدخل غير المزرعي (X_2) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر للقرية الثانية مقداره 18.0% ولكن في الإتجاة العكسي. وقد تثبت معنوية هذا التقدير عند مستوى معنوية 1%.

** معنوية عند مستوى1%.

3- تغيرا مقداره 10% في عدد أفراد الأسرة (X_3) يؤدي إلى تغير في نفس الإتجاة لنسبة فجوة الفقر في القرية الثانية مقداره 19.4%. وقد تثبت معنوية هذا التقدير عند المستوى الاحتمالي 1%.

4- يقدر معامل التحديد المعدل (R^{-2}) بحوالي 0.82 وهذا يعني أن المتغيرات التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي 82% من التغيرات التي حدثت في نسبة فجوة الفقر السائدة في القرية الثانية، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 18% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج المقدر.

5- تم الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity من خلال اختبار Breusch pagan Godfrey test، حيث بلغت قيمة F للاختبار حوالي (1.19) وهي غير معنوية إحصائيا عند المستوى الاحتمالي 5%، مما يؤكد عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

5-3-3 العوامل المحددة للفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس

يتحدد معدل الفقر(Y) معبرا عنه بنسبة فجوة الفقر (الفرق بين قيمة خط الفقر وإجمالي الدخل) إلى إجمالي الدخل بمجموعة من العوامل الاقتصادية التالية: (1) الدخل المزرعي بالجنيه (X_1)، (2) الدخل غير المزرعي بالجنيه (X_2)، (3) عدد أفراد الأسرة (X_3)، (4) عدد العاملين داخل الأسرة . (X_4)، (5) إجمالي المساحة المزروعة بالفدان. (X_5). وبإجراء مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المحددة لنسبة فجوة الفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-12) أن معاملات الارتباط في المصفوفة لا تزيد عن 0.58 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية أو ما يعرف بالازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

جدول (5-12): معاملات الارتباط لأهم العوامل المحددة للفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس عام 2019م.

البيان	معدل الفقر	الدخل المزرعي	الدخل غير المزرعي	عدد افراد الأسرة	عدد العاملين داخل الأسرة	المساحة بالفدان
معدل الفقر	1.00					
الدخل المزرعي	-0.21	1.00				
الدخل غير المزرعي	-0.55	-0.007	1.00			
عدد افراد الأسرة	0.41	0.23	0.28	1.00		
عدد العاملين داخل الأسرة	-0.15	0.33	0.48	0.49	1.00	
المساحة بالفدان	-0.28	0.58	0.28	0.14	0.34	1.00

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الأولية لاستمارات الاستبيان التي تم تجميعها عام 2019.

وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي للمتغيرات الاقتصادية المحددة لنسبة فجوة الفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة، تبين أفضلية النموذج اللوغاريتمي المزدوج في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$L_nY = 19.46 - 0.096L_nX_1 - 1.54L_nX_2 + 1.74L_nX_3$$
$$(17.19)^{**} \quad (-5.25)^{**} \quad (-14.63)^{**} \quad (12.77)^{**}$$
$$R^{-2} = 0.78 \quad F = 114.64$$

ويتضح من النموذج المقدر مايلي:

1- تغيرا مقداره 10% في الدخل المزرعي (X_1) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر في القرية الرابعة مقداره 0.96% ولكن في الإتجاة العكس. وقد ثبت معنوية هذا التقدير عند مستوى معنوية 1%.

2- تغيرا مقداره 10% في الدخل غير المزرعي (X_2) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر في القرية الرابعة مقداره 15.4% ولكن في الإتجاة العكسي. وقد تثبت معنوية هذا التقدير عند مستوى معنوية 1%.

** معنوية عند مستوى 1%.

3- تغيرا مقداره 10% في عدد أفراد الأسرة (X_3) يؤدي إلى تغير في نفس الإتجاة لنسبة فجوة الفقر في القرية الرابعة مقداره 17.4%. وقد تثبت معنوية هذا التقدير عند مستوى معنوية 1%.

4- يقدر معامل التحديد المعدل (R^{-2}) بحوالي 0.78 وهذا يعني أن المتغيرات التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي 78% من التغيرات التي حدثت في نسبة فجوة الفقر السائد في القرية الرابعة، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 22% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج المقدر.

5- تم الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity من خلال اختبار Breusch pagan Godfrey test، حيث بلغت قيمة F للاختبار حوالي (1.15) وهي غير معنوية إحصائيا عند المستوى الاحتمالي 5%، مما يؤكد عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

الملخص والتوصيات

الملخص والتوصيات:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على البعد الاقتصادي والاجتماعي لظاهرة الفقر في المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية، وذلك من خلال دراسة الأهداف التالية: (1) الوضع الراهن للفقر في جمهورية مصر العربية بصفة عامة وفي المناطق الريفية بصفة خاصة، (2) الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تفشى ظاهرة الفقر في المناطق الريفية، (3) العوامل المحددة للفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية، (4) اقتراح السياسات وآليات الحماية الاجتماعية للحد من الفقر والفقراء في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية.

واعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على تحديد خطوط الفقر التي تمثل المستويات المعيشية التي تميز الفقراء عن غيرهم، وخطوط الفقر الأكثر شيوعاً واستخداماً هي خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي. كما اعتمدت هذه الدراسة على مؤشرات قياس الفقر وأهمها مؤشر نسبة الفقر ومؤشر فجوة الفقر ومؤشر شدة. وأخيراً اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي القياسي وبصفة خاصة تحليل الانحدار المتعدد في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة في تقدير العلاقة بين معدل الفقر والعوامل المحددة له في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية. كما اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الثانوية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمتعلقة بمؤشرات الفقر وبحث ميزانية الأسرة، بالإضافة إلى البيانات الأولية التي تم تجميعها من خلال إعداد استمارة الاستبيان. وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها 150 مفردة، تم توزيعها بالتساوي على المناطق الريفية (العامرية وقرى أبيس وخاصة القرية الثانية والرابعة) بمحافظة الإسكندرية.

وتضمنت الدراسة خمسة أبواب تناول **الباب الأول** الإطار العام للدراسة واشتمل على المقدمة والأهداف البحثية والأسلوب البحثي ومصادر البيانات والمفاهيم البحثية. أما **الباب الثاني** فقد اشتمل على الدراسات السابقة وأهم التجارب الدولية الناجحة في الحد من ظاهرة الفقر. وتناول **الباب الثالث** الوضع الراهن لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية (الريف والحضر). أما **الباب الرابع** فقد تناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لظاهرة الفقر بجمهورية مصر العربية. وتناول **الباب الخامس** الأهمية النسبية

للقطاع الزراعي في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية (العامرية وقرى أبيس) بمحافظة الإسكندرية، بالإضافة إلى الملخص والتوصيات والملحق والمراجع باللغة العربية والإنجليزية.

وأسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بالدروس المستفادة من الدراسات السابقة والتجارب الدولية للحد من ظاهرة الفقر، فقد تبين ما يلي:

1- قيام بعض الدول الفقيرة مثل بنجلادش بإنشاء بنك للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية. وقام البنك بتقديم قروض بدون فوائد للفقراء حتى يتمكنوا من إقامة مشاريع صغيرة. وبفضل القروض الممنوحة للنساء احتلت بنجلادش المركز الثاني عالمياً بعد الصين في صناعة الملابس الجاهزة.

2- اهتمت بعض الدول مثل البرازيل بتقديم الدعم النقدي المشروط وغير المشروط (منحة الأسرة). ومن خلال هذا البرنامج تم تحرير أكثر من 35 مليون شخص برازيلي من الفقر المدقع. ومن خلال منحة الأسرة خرجت البرازيل من خريطة الجوع العالمية، بشهادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفي خلال الفترة 2002-2014م أصبحت البرازيل ضمن أفضل ثلاثة دول في مجال خفض عدد الأفراد الذين يعانون من نقص الغذاء والتغذية بنسبة 82%، كما انخفضت وفيات الأطفال الناجمة عن سوء التغذية بنسبة 58%، وكذلك حققت البرازيل نتائج إيجابية أخرى، منها زيادة أعداد المستفيدين بالرعاية الصحية قبل الولادة بنسبة 50%.

3- اعتمدت بعض الدول ومنها جمهورية مصر العربية على الجهود الحكومية والأهلية للحد من الفقر والجوع من خلال تطبيق برنامج تكافل وكرامة الذي يمثل الدور الحكومي، وبنك الطعام الذي يمثل الجهود الأهلية. وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع بعض الوزارات والجهات الأخرى بتنفيذ البرنامج على الفئات الأكثر فقرا. أما فيما يتعلق بالجهود الأهلية (بنك الطعام المصري)، حيث قامت مجموعة من رجال الأعمال بتأسيس بنك الطعام المصري عام 2004م ورؤيته أن تصبح مصر خالية من الجوع بحلول عام 2020م.

ثانياً: وفيما يتعلق بالوضع الراهن لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية، فقد تبين ما يلي:

1- تراوح معدل الاستثمار في مصر بين حد أدنى بلغ 12.45% عام 2014/2013م وحد أعلى بلغ 22.28% عام 2008/2007م، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 16.9%. وبصفة عامة تناقص معدل الاستثمار في مصر بمعدل بلغ 1.6% سنويا خلال الفترة 2000/1999-2018/2017م. وازداد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الحضر والريف بمعدل نمو سنوي بلغ 7.2%، 7.6% لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000/1999-2018/2017م.

2- كما ازداد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية من 8.21 ألف جنيه عام 2000/1999م إلى 15.90 ألف جنيه عام 2018/2017م، أي ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ 4.7% خلال الفترة 2000/1999-2018/2017م. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي في الحضر حوالي 10.61 ألف جنيه، في حين بلغ نظيره المقدر في الريف 7.10 ألف جنيه، ومن ثم يزيد متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي في الحضر على نظيره المقدر في الريف بحوالي 3.51 ألف جنيه، أي بمعدل بلغ 49.44% عام 2015م.

3- ازداد خط الفقر القومي من 3.1 ألف جنيه/ فرد عام 2010/2011م إلى 5.8 ألف جنيه/ فرد عام 2015م. كما ازداد خط الفقر المدقع (تكلفة البقاء على قيد الحياة) من 2.1 ألف جنيه/ فرد عام 2010/2011م إلى 3.9 ألف جنيه/ فرد عام 2015م.

4- ازدادت نسبة الفقر المادي أي نسبة الفقراء في مصر من 16.7% عام 1999/2000م إلى 32.5% عام 2017/2018م. وعلى مستوى المحافظات تراوحت نسبة الفقر المادي بين حد أدنى بلغ 7.6% لمحافظة بور سعيد وحد أعلى بلغ 66.7% لمحافظة أسيوط عام 2017/2018م. كما تزداد نسبة الفقر المادي في محافظات الوجه القبلي وخاصة في المناطق الريفية مقارنة بمحافظات الوجه البحري، حيث بلغت نسبة الفقر المادي في المناطق الريفية بالوجه القبلي حوالي 51.94%، أما في الحضر فقد بلغت 30.0% عام 2017/2018م. كما بلغت

نسبة الفقر المادي في المناطق الريفية بالوجه البحري حوالي 27.29%، أما في الحضر فقد بلغت 14.31% عام 2017/2018م.

5- تزداد نسبة الفقر بزيادة حجم أو عدد أفراد الأسرة، حيث تبين أن حوالي 7% فقط من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها أقل من 4 أفراد هم من الفقراء، في حين تزداد هذه النسبة إلى 49.3% للأفراد الذين يعيشون في أسر بها 6-7 أفراد. كما تزداد نسبة الفقر إلى 75.8% في الأسر التي يعيش فيها 10 أفراد فأكثر عام 2017/2018م.

6- توجد 46 قرية توصف بأنها القرى الأشد فقراً، منها 35 قرية في محافظة أسيوط. وتصل نسبة الفقراء في تلك القرى إلى 80% أو أكثر. ويبلغ عدد الفقراء في تلك القرى حوالي 322 ألف شخص فقير. وتمثل القرى الأشد فقراً حوالي 1.0% من إجمالي عدد القرى البالغ 4584 قرية عام 2017/2018م. كما ازدادت نسبة الفقر المدقع في مصر من 2.9% عام 1999/2000م إلى 6.2% عام 2017/2018م، نظراً لارتفاع أسعار السلع الغذائية.

7- ازدادت نسبة عدد الأسر في الحضر الذين يمتلكون سيارة خاصة من 11.3% عام 2011/2010م إلى 12.9% عام 2018/2017م. كما ازدادت نسبة عدد الأسر في الريف الذين يمتلكون سيارة خاصة من 1.8% عام 2011/2010م إلى 3.2% عام 2018/2017م. كما تراجعت نسبة عدد الأسر في الحضر الذين يمتلكون تليفون محمول عادي من 90.9% عام 2011/2010م إلى 70.6%، نظراً لزيادة نسبة عدد الأسر الذين يمتلكون تليفون محمول سمارت (متقدم) إلى 60.7% عام 2018/2017م. كما تراجعت أيضاً نسبة عدد الأسر في الريف الذين يمتلكون تليفون محمول عادي من 81.5% عام 2011/2010م إلى 80.8%، نظراً لزيادة نسبة عدد الأسر الذين يمتلكون تليفون محمول سمارت (متقدم) إلى 39.3% عام 2018/2017م.

8- تراوحت نسبة الفقر في منطقة العامرية بمحافظة الإسكندرية عام 2019م بين حد أدنى بلغ 21.38% وحد أعلى بلغ 29.82% عند درجة ثقة 95%. كما تراوحت نسبة فجوة الفقر بين حد أدنى بلغ 3.87% وحد أعلى بلغ 8.53% عند درجة ثقة

95%. وتراوحت نسبة شدة الفقر بين حد أدني بلغ 0.32% وحد أعلى بلغ 2.68% عند درجة ثقة 95%.

9- تراوحت نسبة الفقر في القرية الثانية بمنطقة أبيس عام 2019م بين حد أدنى بلغ 16.03% وحد أعلى بلغ 24.37% عند درجة ثقة 95%. كما تراوحت نسبة فجوة الفقر بين حد أدنى بلغ 1.02% وحد أعلى بلغ 4.38% عند درجة ثقة 95%. أما نسبة شدة الفقر فقد بلغت كحد أعلى 1.06% عند درجة ثقة 95%.

10- تراوحت أيضاً نسبة الفقر في القرية الرابعة بمنطقة أبيس عام 2019م بين حد أدنى بلغ 19.15% وحد أعلى بلغ 27.65% عند درجة ثقة 95%. كما تراوحت نسبة فجوة الفقر بين حد أدنى بلغ 0.66% وحد أعلى بلغ 3.54%عند درجة ثقة 95%. أما نسبة شدة الفقر فقد بلغت كحد أعلى 0.65% عند درجة ثقة 95%.

ثالثاً: وفيما يتعلق بالآثار السلبية لظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية، فقد تبين ما يلي:

1- انتشار الأمية ومدى القدرة على القراءة والكتابة، حيث تراجعت نسبة الأميين في الحضر من 35.6% عام 1986م إلى 17.7% عام 2017م. كما تراجعت نسبة الأميين في الريف من 61.6% عام 1986م إلى 32.2% عام 2017م. كما تراجعت نسبة يقرأ ويكتب ومحو الأمية في الحضر من 21.7% عام 1986م إلى 9.7% عام 2017م. أما في الريف فقد تراجعت نسبة يقرأ ويكتب ومحو الأمية من 17.7% عام 1986م إلى 11.0% عام 2017م. وعلى الصعيد الآخر فقد ازدادت نسبة الجامعي في الحضر من 5.4% عام 1986م إلى 18.5% عام 2017م. كما ازدادت نسبة الجامعي في الريف من 1.0% عام 1986م إلى 6.6% عام 2017م.

2- انتشار ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي، حيث بلغ إجمالي عدد السكان (4 سنوات فأكثر) 84.36 مليون نسمة، منهم حوالي 22.64 مليون نسمة لم يلتحقوا بالتعليم، حيث بلغت نسبتهم 26.84%. كما بلغ عدد الذين التحقوا وتسربوا من التعليم الأساسي حوالي 6.14 مليون نسمة بنسبة بلغت 7.28%. وعلى مستوى المحافظات فقد تراوحت نسبة عدد السكان الذين لم يلتحقوا بالتعليم بين حد أدنى بلغ

16.3% لمحافظة بور سعيد وحد أعلى بلغ 40.17% لمحافظة مرسى مطروح. كما تراوحت نسبة عدد السكان الذين التحقوا وتسربوا من التعليم الأساسي بين حد أدنى بلغ 5.39% لمحافظة المنيا وحد أعلى بلغ 12.56% لمحافظة مرسى مطروح.

3- انتشار ظاهرة عمل الأطفال في مختلف المجالات، حيث تبين أن إجمالي عدد الأطفال العاملين في مصر يصل إلى 1.59 مليون طفل في الفئة العمرية بين 5-17 عاماً، حيث أن حوالي 87.4٪ من الأطفال العاملين يمنحون أجورهم لأولياء أمورهم. وبلغت نسبة الإناث 21٪ من إجمالي عمالة الأطفال مقابل 79٪ للذكور. كما أن عمالة الأطفال تتركز في ريف الوجه القبلي بنسبة 42.7٪، في حين تصل نسبة عمالة الأطفال في ريف الوجه البحري إلى 40.8٪. وتعزى ظاهرة تشغيل الأطفال في مصر إلى عدة عوامل أهمها تفشي ظاهرة الفقر والبطالة وسوء استخدام الموارد وعدم عدالة توزيع الثروات.

4- انتشار معدلات الجرائم والسرقات والرشوة، حيث يعتبر الفقر والبطالة والإدمان تربة خصبة لانتشار الجرائم بمختلف أنواعها. وقد احتلت مصر المركز الرابع على مستوى الدول العربية في معدلات الجريمة، والمرتبة السادسة والعشرون عالميًا، والثامنة أفريقيًا عام 2018م وفقاً لمؤشر الجريمة العالمي (نامبيو). وتعتبر الأوضاع الاقتصادية السيئة أهم الدوافع لارتكاب عدد من الجرائم أهمها الاغتصاب والقتل، نتيجة عدم القدرة على التعايش مع الظروف المعيشية، وصعوبة مواجهة بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب الأمر ضرورة الإسراع في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض.

5- انتشار ظاهرة التسول أو الشحاتة وهي من أخطر الظواهر المشينة التي تعمل على تشويه المنظر الحضاري لأي مجتمع. ومع بداية الأعياد والمناسبات تنتشر ظاهرة التسول بشكل فج في الشوارع والميادين وأمام المحلات والمساجد وكذا الكنائس. وتواجه الدولة المصرية ظاهرة التسول للحد منها من خلال تطبيق القانون 49 لسنة 1933م والقانون 31 لسنة 1974م.

رابعاً: أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية، فقد تبين ما يلي:

1- يتحدد معدل الفقر (Y) معبرا عنه بنسبة فجوة الفقر (الفرق بين قيمة خط الفقر وإجمالي الدخل) إلى إجمالي الدخل بمجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها: (1) الدخل المزرعي بالجنيه (X_1)، (2) الدخل غير المزرعي بالجنيه (X_2)، (3) عدد أفراد الأسرة (X_3)، (4) عدد العاملين داخل الأسرة (X_4)، (5) إجمالي المساحة المزروعة بالفدان (X_5).

2- يتضح من النموذج المقدر لمنطقة العامرية ما يلي: (1) تغيرا مقداره 10% في الدخل المزرعي (X_1) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر في منطقة العامرية مقداره 1.08% ولكن في الاتجاه العكسي، (2) تغيرا مقداره 10% في الدخل غير المزرعي (X_2) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر في منطقة العامرية مقداره 17.9% ولكن في الاتجاه العكسي، (3) تغيرا مقداره 10% في عدد أفراد الأسرة (X_3) يؤدي إلى تغير في نفس الإتجاة لنسبة فجوة الفقر في منطقة العامرية مقداره 18.6%.

3- وفي ضوء النموذج المقدر للقرية الثانية بمنطقة أبيس تبين ما يلي: (1) تغيرا مقداره 10% في الدخل المزرعي (X_1) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر للقرية الثانية مقداره 1.16% ولكن في الاتجاه العكسي، (2) تغيرا مقداره 10% في الدخل غير المزرعي (X_2) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر للقرية الثانية مقداره 18.0% ولكن في الاتجاه العكسي، (3) تغيرا مقداره 10% في عدد أفراد الأسرة (X_3) يؤدي إلى تغير في نفس الإتجاة لنسبة فجوة الفقر في القرية الثانية مقداره 19.4%.

4- أما في ضوء النموذج المقدر للقرية الرابعة بمنطقة أبيس فقد تبين ما يلي: (1) تغيرا مقداره 10% في الدخل المزرعي (X_1) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر في القرية الرابعة مقداره 1.92% ولكن في الاتجاه العكسي، (2) تغيرا مقداره 10% في الدخل غير المزرعي (X_2) يؤدي إلى تغير في نسبة فجوة الفقر في القرية الرابعة مقداره 15.4% ولكن في الاتجاه العكسي، (3) تغيرا مقداره 10% في عدد

أفراد الأسرة (X_3) يؤدي إلى تغير في نفس الإتجاة لنسبة فجوة الفقر في القرية الرابعة مقداره 17.4%.

خامساً: أخيراً فيما يتعلق بالسياسات وآليات الحماية الاجتماعية المقترحة للسيطرة على ظاهرة الفقر في المناطق الريفية، فقد تبين أن الحد من الفقر يتطلب سرعة تنفيذ عدة سياسات تتمثل في كل من:

1- **التوسع في نشاط الجمعيات الأهلية تحت الرقابة الحكومية لزيادة قدرتها على الحد من الفقر والجوع** ويتم تنفيذ تلك السياسة من خلال عدة آليات أهمها:

- التوسع في نشاط بنك الطعام الذي يتم تمويله من رجال وسيدات الأعمال المخلصين وتحديد المناطق والفئات المستهدفة.
- التوسع في نشاط جمعيات حماية المستهلك في جميع المحافظات للقيام بدورها مع الحكومة في مراقبة الأسواق وحماية الأسر الفقيرة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

2- **توفير التمويل اللازم للتوسع في المشاريع الاستثمارية متناهية الصغر التي تتناسب مع قدرات ومؤهلات الأسر الفقيرة**، ويتم تنفيذ تلك السياسة من خلال عدة آليات أهمها:

- التوسع في نشاط بنك ناصر الاجتماعي لتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء. ويقوم البنك بتقديم قروض بدون فوائد للفقراء حتى يتمكنوا من إقامة مشاريع صغيرة.
- مساعدة الأسر الفقيرة على المفاضلة بين الفرص الاستثمارية من الناحية الاقتصادية واختيار المشاريع التي تتسم بسرعة استرداد رأس المال وارتفاع معدل العائد على الاستثمار.

3- **التركيز على التنمية المستدامة وزيادة الحجم الاقتصادي للقطاع الزراعي وأهميته النسبية في الحد من الفقر**، ويتم تنفيذ تلك السياسة من خلال عدة آليات أهمها:

- قيام الدولة بمراجعة خريطة توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في ضوء التوازن بين المحافظات لزيادة معدلات النمو والتنمية لجميع المحافظات وعدم حرمان البعض كما حدث لمحافظات الصعيد وسيناء خلال العقود الثلاثة الماضية.
- حث المزارعين على تنويع مصادر الدخل المزرعي لتقليل المخاطر الاقتصادية (السعرية) التي تؤثر على الدخل ومستوى المعيشة وخاصة للأسر الفقيرة.

الملحق

استمارة استبيان

لدراسة

إقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر
(دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية)

هذه البيانات سرية

ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط

أولاً: بيانات عامة عن الأسرة

1- الاسم (اختياري): .....

2- القرية: .....

3- عدد أفراد الأسرة: .....

4- عدد العاملين داخل الأسرة: .....

5- مهنة رب الأسرة: ..... مزارع..... موظف ..... عامل زراعي ..... أعمال حرة

6- هل تعتبر أسرتك من الفقراء: ..... نعم..... لا

7- هل تمتلك حيازة زراعية: ..... نعم ..... لا

- فإذا كانت الإجابة بنعم فما هو حجم الحيازة الزراعية..... فدان

ثانياً: بيانات الدخل الشهري للأسرة

1- هل يوجد دخل شهري ثابت للأسرة: ..... نعم..... لا

2- كم يبلغ معدل دخل الأسرة الشهري بالجنيه من المصادر التالية:

- بيع منتجات نباتية .....
- بيع منتجات حيوانية .....
- تأجير الآلات والمعدات.....
- إيجار مساكن ومحلات.....
- وظيفة حكومية.....
- عمل في القطاع الخاص.....
- عوائد إستثمار.....
- تقاعد أو معاش.....
- تحويلات من خارج مصر.....
- أخرى تذكر.....

3- هل لديك مدخرات أو شهادات إستثمار في أحد البنوك التجارية: ..... نعم ..... لا

ثالثاً: بيانات الإنفاق الشهري للأسرة

1- معدل الإنفاق الشهري للأسرة بالجنيه على كل من:

- الغذاء.....
- التدخين .....
- الملابس.....
- المواصلات.....
- الكهرباء.....

- المياه.....
- إيجار المسكن (في حالة الإيجار) .....
- التعليم.....
- الصحة ومراجعة الأطباء.....
- أخرى تذكر.....

رابعاً: الدعم والحماية الإجتماعية للأسرة

1- هل تحصل على دعم نقدي من المنظمات الأهلية المحلية: ..... نعم ..... لا

- إذا كانت الإجابة بنعم فما هو المبلغ الذي تحصل عليه شهرياً.....جنيه.

2- هل تحصل على دعم نقدي حكومي أو ما يسمى بالضمان الإجتماعي: ..... نعم ..... لا

- إذا كانت الإجابة بنعم فما هو المبلغ الذي تحصل عليه شهرياً .....جنيه.

3- هل تقوم الدولة بحمايتك من الغلاء وإرتفاع الأسعار: ..... نعم ..... لا

4- هل توجد رقابة على الأسواق في المناطق الريفية: ..... نعم..... لا

5- هل تحصل على معونات شهرية من الجمعيات الخيرية: ..... نعم ..... لا

6- هل لديك الرغبة في عمل مشروع صغير أو متناهي الصغر لزيادة دخلك: نعم .... لا

- فإذا كانت الإجابة بنعم فما هو المشروع الذي ترغب في تنفيذه .....

- أما إذا كانت الإجابة بلا إذكر من فضلك أسباب عدم الرغبة في عمل أي مشروع:

المراجع

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- إسماعيل، محمد عبد الرحمن (2001). تحليل الانحدار الخطي، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.

2- باقر، محمد حسين (1996). قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمم المتحدة، نيويورك.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1999م). تقرير التنمية البشرية، نيويورك، ص 16.

4- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، القضاء على الفقر الانساني، 1998.

5- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، مكافحة وازالة الفقر، الجزء الثاني، 1997.

6- البنك الدولي (2001). تقرير عن التنمية في العالم، وثائق البنك الدولي، 2000-2001.

7- البنك الدولي (2008). تقرير عن التنمية في العالم 2008، ص: 4-27.

8- جامعة الدول العربية، منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2019م). عمل الأطفال في الدول العربية (دراسة نوعية وكمية)، الطبعة الأولى، مصر.

9- جريدة اليوم السابع، الثلاثاء، 3 يوليو، 2018م.

10- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019م). الكتاب الإحصائي السنوي، إصدار سبتمبر.

11- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019م). الكتاب الإحصائي السنوي، باب التعليم، إصدار سبتمبر.

12- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، 2019م.

13- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام- الموارد المائية، مارس، 2019م.

14- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، 2019م.

15- حتر، رائد فايز وعبد القادر، صلاح (2009). الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص: 55.
16- حسين، حسين عباس (2007). دورا لسياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرتي الفقر والغنى في بعض البلدان العربية، جامعة بابل، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفية والتطبيقية، مجلد (14)، العدد (1)، ص: 180- 193.
17- حمد، عدنان شهاب، مهدي محسن إسماعيل (2001). أساليب المعاينة في ميدان التطبيق. المعهد العالي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، العراق.
18- الحنيطي، دوخي عبد الرحيم (2008). توزيع الدخل والفقر في المجتمعات البدوية الأردنية، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، العدد (4)، مجلد (3)، ص: 1-17.
19- الحنيطي، وآخرون (2004). تمييز الأسر الفقيرة عن غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الأول، ديسمبر.
20- خضر، حسان (2004). كتاب (خرافة التنمية الاقتصادية: اقتصاديات مستنفذة في القرن الحادي والعشرين)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الأول، ديسمبر.
21- خير الدين، هناء والليثي، هبه (2006). العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر، القاهرة، المركز المصر للدراسات الاقتصادية.
22- السيد، زينب توفيق (2015). عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70.
23- شعبان، محمود (2005). الرؤية النظرية للفقر، الفقر في الوطن العربي، ص47-49.
24- صلاح، عبد القادر (2009). الفقر الريفي في الوطن العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من أثارة، جامعة الدول العربية، الخرطوم.

25- صندوق النقد العربي (2015). التقرير الاقتصادي العربي الموحد- التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص: 41-42.
26- الطويل، نبيل صبحي (1405). الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، كتاب الأمه 7، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 111-113.
27- الطيب، سعود موسى (2002). توزيع الدخل والفقر في محافظة الكرك، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (17)، العدد (7)، ص: 73-94.
28- الطيب، سعود موسى وكريشان، فؤاد مرزوق والرفوع، محمد سلمان (2011). قياس الفقر وتوزيع الدخل في محافظة الطفيلة – الأردن، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (26)، العدد (7)، ص: 165-208.
29- العثمان، حسين محمد (2005). معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك في أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثاني – يوليو.
30- عطية، فيليب (1992). أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 10.
31- غانم، عادل محمد خليفة وقمرة، سحر عبد المنعم السيد (2020م). البعد الاقتصادي لظاهرة الفقر في المناطق الريفية بمحافظة الإسكندرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثلاثون، العدد الأول، مارس، ص: 31-42.
32- الفارس، عبد الرزاق (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 1-151.
33- الفياله، مؤنس السيد محمد (1998). ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر، دراسة مقارنة – رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

34- قادة، أقاسم وأمال، زاوي، (2014). الفقر في الدول العربية والاقلال منه، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر، ديسمبر، ص 487.
35- مذكور، إبراهيم (1975). معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة العامة للكتاب، ص433.
36- منظمة الأغذية والزراعة، الموقع الإلكتروني (*FAOSTAT*)، الفترة 2010-2017.
37- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري www.Mpmar.gov.eg
38- وزارة الزراعة بالجمهورية اللبنانية (2009). استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي- برنامج عمل 2010- 2014، ص: 5.
39- وهب، على (1996)، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص140.
40- يونس، مفيد ذنون (2009). السياسات السكانية ومشكلة الجوع في دول العالم الثالث، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، تنمية الرافدين، العدد (95)، مجلد (31)، ص: 387- 402.

مراجع بالغة الانجليزية:

1- Adams, R. H., & Page, J. (2005). Do international migration and remittances reduce poverty in developing Countries?. *World development*, 33(10), 1645-1669.

2- Audet. Mathieu. And Others. (2007). Food Subsidies and Poverty in Egypt: Analysis of Program Reform Using Stochastic Dominance, Journal of Development and Economic Policies, Volume 9-No.2 – July.

3- Combers, Robert. (1995), Poverty and Livelihoods: Whose Reality Counts? PP.19-22.

4- Hansen, B. (1991). Egypt and Turkey: The political economy of poverty, equity, and growth. *World Bank & Oxford University Press*.

5- Kham (2000). Rural Poverty in Developing Countries: Issues and policies IMF. Working paper in emotional monetary fund. WP.

6- Lipton, Michael (2005). The Family Farm in a Globalizing World, The Role of Crop Science in Alleviating Poverty, International Food Policy Research Institute, 2033 K Street, NW Washington, DC 20006–1002 USA June.

7- William H. Greene, (2003). Econometric Analysis, Fifth edition, New York University.

8- World Development Report, 2000-2001: Attacking Poverty (Washington, DC: World Bank, 2000).

9- World Bank (1993). Poverty Assessment of Jordan, V0l.1,1994, p167.and Ministry of Social Development, Poverty Pockets of Jordan.

10- Ashley Crossman (6-3-2017) ،"Understanding Poverty and Its Various Types.